كتاب (الديباج) المنسوب إلى أبي عبيدة
دراسة في تحقيق النسبة

أ.م.د. علي محسن بادي
كلية التربية الأساسية/ جامعة سومر

The Book (Al-Dibaj) that was attributed to Abi Ubaida A study in achieving the attribution

Ass.Lec.Dr. Ali Muhsen Badi
University of Sumer\ College of Basic Education

Abstract

Abi Ubaida Bin Al-Muthana Al-Timimi has a prominent place in our Islamic and Arabic heritage for several reasons, including the progress of his time and the large number of his works in various sciences, so it was said that the total number of his books more than two hundred books. most of his books were missing except few of them. Ancient resources reported that one of his works was a book entitled Al-Dibaj. The book was published based on a unique pictorial manuscript which had unknown title as well as author. In this research we dealt with the evidence that enable, Us to achieve the attribution of the unknown manuscript and we found out that it didn't represent the original book Al-Dibaj, but it was another book written in a century after the death of the author of the book Al-Dibaj.

الملخص

لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي مكانة مرموقة في تراثنا العربي والإسلامي لأسباب عدة، منها تقدم عصره وكثرة مصنفاته في شتى العلوم والمعارف حتى قيل إن مجموعها بلغ نحوا من مئتي كتاب لم يصل إلينا منها إلا القليل وبقي معظمها بحكم المفقود. ومما ذكرته المصادر القديمة من مصنفات أبي عبيدة كتاب عنوانه (الديباج)، وقد شهدت الأوساط العلمية نشر كتاب منسوب إليه بهذا العنوان اعتمادا على مصورة مخطوطة فريدة مجهولة العنوان والمؤلف اجتهد محققاها في استنباط أدلة تفيد أنها كتاب (الديباج) الذي كان يظن أنه مفقود. وقد تناولنا في هذا البحث أدلة تحقيق نسبة المخطوطة المجهولة وانتهينا إلى أنها لا تمثل كتاب (الديباج) الأصيل، بل هي كتاب آخر ألف بعد نحو قرن من وفاة أبي عبيدة.

المقدمة

المخطوطات العربية إرث الأمة وسجل صادق لتاريخ حضارتها، بل هي أهم شاهد مادي حي لما بلغته الحضارة العربية الإسلامية من تطور وازدهار في شتى عصورها، لذا نالت اهتماما ملحوظا تجلى في المؤسسات والمراكز العلمية التي اختصت بجمعها وصيانتها وفهرستها ودراستها وتيسير وصولها إلى أيدي الباحثين. ولعل من أهم وجوه العناية بالمخطوط العربي تحقيقه على وفق أصول علمية محكمة ونشره لتعم الفائدة منه، وقد شهد العصر الحديث نهضة كبرى في مجال التحقيق أثمرت إحياء كثير من كنوز تراثنا العلمي. ولم تقتصر جهود المحققين من العرب وغيرهم على ما وصل إلينا من مخطوطات تامة معروفة صحيحة النسبة إلى مؤلفيها، بل شملت العناية جمهرة من المخطوطات المهمة التي أصابتها عوادي الزمان فأسقطت صفحاتها الأولى بحيث صارت مجهولة العنوان والمؤلف. وتفاوتت نتائج جهود المحققين في الاستدلال على عنوانات المخطوطات المجهولة وتوثيق نسبتها إلى مؤلفيها ما بين التوفيق والتقصير بحسب استحضار المقومات الموضوعية التي تمهد السبيل إلى بلوغ الغاية المقصودة.

وقد تناولنا في هذه الدراسة تجربة تكاد تكون من أهم تجارب المحققين في الاستدلال على عنوان المخطوطة المجهولة وتوثيق نسبتها إلى مؤلفها هي المخطوطة التي انتهى بحث من بحث في حقيقة نسبتها إلى أنها كتاب (الديباج) لأبي عبيدة، وسيظهر من مباحث هذه الدراسة أن نسبة الكتاب إليه غير ثابتة، إن لم تكن غير صحيحة.

أبو عبيدة

أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 202 هـ) من علمائنا المتقدمين، ومن الرواد الأوائل الذين حفظوا التراث العربي والإسلامي بمصنفات في جل معارف وعلوم عصره، شهد له بذلك تلميذه الجاحظ، وناهيك به شاهدا، في قوله "ولم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلم منه"[1]، وقال فيه أبو الفداء "كان متقننا في العلوم... وبلغت مصنفاته نحو مائتي مصنف"[2]، ووصفه الذهبي بأنه "كان أحد أوعية العلم"[3].

وليس من غايتنا التمهيد لدراستنا هذه بتفصيل الحديث في التعريف بأبي عبيدة، فقد بلغ من الشهرة مبلغا عظيما بحيث لم يخل مصدر معتبر في علوم القرآن والفقه والحديث والسيرة والتاريخ واللغة والأدب من الإفادة من علمه أو رواياته، فضلا عن كثرة مصادر ترجمته وتيسر رجوع المهتمين به وبتراثه إليها[4].

مؤلفات أبي عبيدة

مؤلفات أبي عبيدة كثيرة، إذ كان من المشهورين بغزارة التأليف، قال ابن خلكان في ترجمته قبل تعداد مصنفاته «ولم يزل يصنِّف حتى مات؛ وتصانيفه تقارب مائتي تصنيف...» وعدَّ ستة كتب وثمانين كتابا قال في آخرها «وغير ذلك من الكتب النافعة، ولولا خوف الإطالة لذكرت جميعها»[5].

وسبق كل من ابن النديم وياقوت والقفطي ابن خلكان في حصر مؤلفات أبي عبيدة، وهؤلاء هم أشهر من عني بإحصاء مؤلفاته من القدماء، إذ أحصى ابن النديم في أحدث نشرات كتابه (الفهرست) وأصحها وأتمها ستة كتب ومئة كتاب[6]، وبلغ إحصاء القفطي ثلاثة كتب ومئة كتاب[7]، وأحصى ياقوت كتابين وثمانين كتابا قال في آخرها «وغير ذلك، فقد قيل إن تصانيفه تقارب المائتين»[8].

وعلى الرغم من كثرت مصنفات أبي عبيدة ما وصل إلينا منها إلا القليل، لذا صار لكل ما يظهر مما كان يُظن أنه مفقود منها قيمة كبيرة تناسب المكانة العلمية المرموقة التي بلغها أبو عبيدة.

وكان مما ذكره القدماء من مصنفات أبي عبيدة كتاب مفقود عنوانه (الديباج)[9]، ثم شهدت الأوساط العلمية المهتمة بالتراث العربي والإسلامي نشر كتاب عن مخطوطة مجهولة العنوان والمؤلف، انتهى محققاه من بعد بحث في تحقيق نسبته إلى أنه هو كتاب (الديباج) الأصيل لأبي عبيدة[10].

وعلى الرغم مما بذله المحققان الكريمان من جهد في تحقيق نسبة المخطوطة المجهولة العنوان والمؤلف إلى أبي عبيدة، لم يبلغا الغاية المرجوة، إذ شاب البحث في هذه المسألة المهمة هنات؛ فبعض الأدلة التي قدماها ناقصة، وأخرى غريبة لا تكاد تؤدي الغرض المطلوب، حتى الحجج التي وجدا فيها قوة في الاستدلال على عنوان الكتاب وصحة نسبته لم تخل من ثغرات.

وظل الكتاب المنسوب إلى أبي عبيدة متداولا بين أيدي الباحثين منذ صدوره حتى الآن على أنه من كتبه الأصيلة[11]، ولم يجد من ينبه على النقص أو الخلل في مسألة نسبته، حتى الدراسة الوحيدة التي عنيت بالكتاب لم تتعرض لهذه المسألة، وكادت تخلص لإصلاح ما شاع في نصه من أغلاط وأوهام، لكنها حامت حول حقيقة الخلل في نسبة الكتاب ولم تصرح بها، ومما جاء فيها بهذا الشأن "وعلى أن النسخة (تقرأ بيسر وسهولة) فيما قال المحقق فإن قارئ الكتاب لا يكاد يأخذ في قراءة خبر من أخباره حتى يتوقف في موضع أو غير موضع منه. ففيها مواضع كثيرة مريبة، ومواضع أخرى مشكلة، بعضها مما ينتهي بك التأمل فيها إلى وجهها الصحيح أو إلى وجه مرضي فيها، وبعضها مما لا تستطيع القطع فيه بوجه، وبعضها مما لا ينفع فيه إلا الوقوف على نسخة أخرى من الكتاب تكون أجود من هذه وأصح تعين على تصحيحه. ويجد قارئ الكتاب فيه خللا واضطرابا وانقطاعا في الكلام، ربما كان لنقص لحقها، أو سقط وقع فيها، أو غير ذلك. ومن أمثلة ذلك ما وقع ص 123 – 127، وقد كان الكلام على (أعرق العرب في القتل) فذكرهم. ثم جاء بعده: (الذهلان: شيبان وذهل بن ثعلبة... السعدان... الأنكدان...) فذكر طائفة من باب المثنى، ثم قال: (مفاخر العرب ثلاثة...) فذكرها. وموضع ما ذكر من باب المثنى بين (أعرق العرب في القتل) و(مفاخر العرب...) قلق ناب به موضعه. فإما أن يكون في

الكلام سقط. وإما أن يكون هذا خارجا عن كتاب أبي عبيدة جعله بعضهم في كتابه. وجاء عقب (مفاخر العرب) آخر عنوان فقرة في الكتاب. وهو (من اجتمع عليه نزار) ص 127 فذكر ثلاثة، ثم ذكر من انقادت لهم تميم، وتلا ذلك ذكر أخبار أخرى لا تدخل تحت هذا العنوان، وهي في الصفحات 130 – 157. وفي آخر الكتاب ص 157 – 159 كلام لغير أبي عبيدة كأبي الحسن المدائني والأصمعي. وكتب الناسخ في آخره: (تم الكتاب...) وقد تنبه المحقق على هذا وعلق عليه بقوله (يبدو أن هذه النصوص الآتية خارجة عن أصل الكتاب...). أي كتاب هذا الذي تم ؟ ليس المعني كتاب (الديباج)، لأن هذه النصوص المنقولة عن غير أبي عبيدة صاحبه خارجة عنه. فهل آخر أخبار (الديباج) انتهى ص 157 حيث بدأ كلام غير أبي عبيدة ؟ ولِمَ جاء كلام أبي عبيدة متصلا بكلام غيره من غير أن يفصل بينهما بعبارة تؤذن بتمام (الديباج) ثم تستأنف الأخبار عن غيره، على ما جرى عليه النساخ في مثل هذه الحال ؟. الكتاب في نسخته هذه ضرير، ذهب صدره الذي يكون فيه سند روايته عن صاحبه، وذهبت خاتمته، ثم زيدت فيه أشياء خارجة عنه"[12].

والإجابة عما تقدمت الإشارة إليه من شبهات، بنحو الإجمال، هي أن المخطوطة المجهولة التي نشرت على أنها كتاب (الديباج) لأبي عبيدة ما هي إلا تأليف مستقل لا صلة له بأبي عبيدة، نقل صاحبه عن مصادر شتى منها كتاب (الديباج) الأصيل.

وبسبب بقاء هذه الحقيقة المهمة خافية منذ صدور الكتاب المنسوب إلى أبي عبيدة حتى الآن، آثرت الكشف عنها وإظهارها على مراحل في هذه الدراسة.

مخطوطة الكتاب المجهول

لم يعتمد محققا الكتاب على نسخته الأصيلة الفريدة لأنهما لم يطلعا عليها، بل لم يعرفا مكانها الأصيل على وجه اليقين، وإنما اعتمدا على نسخة مصورة عنها توجد في معهد المخطوطات العربية؛ جاء في فاتحة مقدمة التحقيق "كتابنا هذا لا يحمل عنوانا ولا اسم مؤلف سوى أنه كتب في سجل معهد المخطوطات العربية بالقاهرة: كتاب في الأدب لأبي عبيدة"[13].

وجاء في الحديث عن (نسخة التحقيق) في المقدمة "هذه النسخة ضمن مجموع مصور ضمن ما لم يفهرس في معهد المخطوطات بالقاهرة، ولم نتأكد من الجهة التي صور منها إلا إنه يغلب على الظن أنه من مخطوطات (بتنة) بالهند، لا تحمل اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ، وهي نسخة حديثة الخط إلى حد ما لا ترقى إلى القرن العاشر الهجري، كما أنها رديئة الخط جدا غير مسندة، ولم يوضع عليها عنوان الكتاب ولا اسم مؤلفه بدأها الناسخ بقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي تيم قريش مولى لهم: كان العرب العكاظيون لا يعدون من الشيء إلا ثلاثة....). وختمها بقوله: تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم). وهي سالمة من النقص – فيما يُظن – تُقرأ بيسر وسهولة"[14].

ومن ضمن ما جاء في مبحث (أثر كتاب الديباج في مَنْ بعده) من مقدمة التحقيق "ثم ذكره حاجي خليفة (كاتب جلبي) في كتابه (كشف الظنون) ذِكْرَ العارف به المُطلع عليه، قال: (الديباج – لأبي عبيدة معمر بن المثنى اللغوي المتوفى سنة 210 عشر ومائتين مختصر ذكر فيه أن حكماء العرب في الجاهلية ثلاثة ودهاة العرب كذا إلى غير ذلك"[15].

وقد سبق الأستاذ عبد السلام هارون المحققَين إلى نقل ما ورد في (كشف الظنون) حين عَدَّ (الديباج) من مصنفات أبي عبيدة في إحصائه لها الذي ضمَّنه مقدمة تحقيق كتاب (العققة والبررة) وقال "الديباج: ابن النديم، وياقوت، وابن خلكان، وكشف الظنون. وقال صاحب الكشف: (ذكر فيه أن حكماء العرب في الجاهلية ثلاثة). وجاء في التنبيه والإشراف للمسعودي 209: (وقد ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه المترجم بالديباج أوفياء العرب، فعد السموأل بن عادياء الغساني...) إلخ. وذكره البطليوسي في الاقتضاب 360 باسم (الديباجة) ونقل منه نصا، هو هذا الرجز..."[16].

وإحصاء الأستاذ هارون من مصادر المحققَين، وقد أحالا عليه في آخر فقرة من مقدمة التحقيق حين قالا "وقد جمع آثار أبي عبيدة كثير من الباحثين وفي مقدمتهم الأستاذ المرحوم عبد السلام محمد هارون... وليس عندنا جديد نضيفه إلى ما ذكروا فإننا نحيل القارئ الكريم إلى هذه المصادر"[17].

يفاد مما تقد ذكره أن الذي دَلَّ المحققَين على أبي عبيدة وحده سِجِلُّ معهد المخطوطات العربية، وكاتب السجل أخذ هذه المعلومة من أول عبارة في المخطوطة، والذي دَلَّهما على أبي عبيدة وعلى (الديباج) معا حاجي خليفة بوساطة الأستاذ عبد السلام هارون الذي أغفلا ذكره هنا، كما أغفلا ذكره حين عدا (التنبيه والإشراف) من المصادر التي نقلت عن (الديباج) الأصيل، لكنهما تذكَّراه بأخرة حين أوردا ما أشار إليه من إفادة البطليوسي من (الديباجة)، وتعالما عليه، وهو العالم الفذ، حين قالا "وخلط الأستاذ المرحوم عبد السلام محمد هارون في مقدمة (العققة والبررة) بين كتاب (الديباج) و(الديباجة) وظن أن (الديباج) هو الذي ذكره ابن السيد في (الاقتضاب)"[18]، وسيظهر في آخر البحث أن ما ذكره الأستاذ هارون، ومعه آخرون، هو الصواب.

ومن ثم لا مشقة ولا كلفة في معرفة صلة أبي عبيدة بهذه المخطوطة ثم الاستدلال على عنوانها بنحو يستوجب قول المحققين "يبقى أن نجزم بأنه كتاب (الديباج) لا غيره من مؤلفات أبي عبيدة إذ استقر في الذهن أنه كتاب لأبي عبيدة لا مدافع... وما زلنا نعرض كتاب أبي عبيدة هذا على أسماء مؤلفاته التي ذكرها العلماء لعله يكون أحدها، وخاصة تلك المؤلفات التي احتفظت المصادر بنصوص منها لكي نتمكن من المقارنة فكان من بينها كتاب (الديباج). ورأينا أنه أقرب مؤلفات أبي عبيدة احتمالا، وأجدرها أن يكون هذا الكتاب:

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قَرَّ عينا بالإياب المسافر"[19].

وقولهما من قبل "ونحن لا نعتبر اكتشافنا لهذا الأثر النفيس أمرا مستغربا، لأن خزائن الكتب في المكتبات العلمية مليئة بالغريب والنادر الذي لا يُعرف له أثر، ولكن هِمَم الباحثين في الوقت الحاضر تقاعست عن الجد في البحث ومتابعة التنقير في المجاهيل"[20]؛ إذ لا مجاهيل في سجل معهد المخطوطات وما نقله الأستاذ عبد السلام هارون من كلام حاجي خليفة تحوجهما لبذل الهمة والجد في البحث ومتابعة التنقير لو كانا قصدا لهذا الأمر.

وإن كان للهمة مساغ فأدناها وأيسرها خطبا طلب العلم الأكيد بمكان المخطوطة الأصيلة أولا، لا القول "لم نتأكد من الجهة التي صور منها إلا أنه يغلب على الظن أنه من مخطوطات (بتنة) بالهند"، ثم الوقوف على المخطوطة بنحو مباشر للتثبت من تصوير صفحاتها كلها حتى يحصل الاطمئنان إلى فقدان صفحة العنوان منها أو معرفة ما يتيحه الاطلاع المباشر عليها من صفاتها. وإن تعذر عليهما ذلك فلا أقل من متابعة الظن بالبحث عن أي فهرس متعلق بمخطوطات (بتنة)، فإن وجد – وهو موجود يخص مخطوطات مكتبة (خدابخش)، ومطبوع قبل أكثر من نصف قرن من صدور الكتاب المنسوب إلى أبي عبيدة[21] – أقول: فإن وُجِدَ الفهرس فُتِّشَ فيه عن المخطوطة المقصودة، وقد وجدتها فيه بعنوان [كتاب في تاريخ العرب]، كذا ورد العنوان بين قوسين مربعين للدلالة على أنه من وضع صانع الفهرس الذي نقل الأسطر الأولى من المخطوطة، وقدَّر تاريخ نسخها بالقرن السابع عشر للميلاد، أي القرن الحادي عشر للهجرة[22].

ويبدو أن هذه المخطوطة واحدة من بين (800) مخطوطة صورها معهد المخطوطات العربية من مكتبات الهند قبل سنة 1984 وظلت من دون فهرسة وتصنيف[23].

وإن كان القصد من (الجد في البحث ومتابعة التنقير في المجاهيل) الجهد المبذول في استكمال أدلة تحقيق نسبة المخطوطة بعد يسر الوصول إلى هذه الغاية بوساطة ما ورد في الصفحة الأولى من المخطوطة من افتتاحها باسم أبي عبيدة، ثم ما ورد في سجل معهد المخطوطات من نسبتها إليه، ثم مما ورد في (كشف الظنون) من تصريح بنسبة الكتاب أيضا، فهو وصف لعمل المحققَين الكريمين لا يخلو من مبالغة، وحتى لو انعدمت هذه الوسائل الميسورة كلها وكان الاستدلال على نسبة المخطوطة بجهد أصيل لا يعد العمل فريدا بحث يجوز رمي الآخرين بالتقاعس عنه، فنظائره ليست بالقليلة، ولا توفيها حقها الإشارة المجردة إليها هنا؛ ناهيك بنقص مقدمات نتيجة العمل في تحقيق نسبة هذه المخطوطة، وما زالت بأدلته المباشرة وغير المباشرة حاجة إلى مزيد من البحث ومتابعة التنقير.

توجيه الاستدلال بما ورد في (كشف الظنون)

ما نقله المحققان من كلام حاجي خليفة يفيد اطلاع الأخير على نسخة أصيلة من (الديباج) لا على هذه المخطوطة المجهولة، وفي بعض ما ذكره من صفة الكتاب ملاحظة مهمة تصلح أن تكون حجة قوية على أن المخطوطة المجهولة لا تمثل الكتاب الأصيل، أعني قوله (مختصر ذكر فيه أن حكماء العرب في الجاهلية ثلاثة ودهاة العرب كذا إلى غير ذلك).

ومن منهج المحققَين في نظائر هذا الاقتباس الذي نقله حاجي خليفة توثيقها بالدلالة على موضع ورودها من الكتاب المطبوع، ولكنهما سكتا عن الدلالة على موضع هذا النص، لأن النص المنقول غير متفق مع ما ورد في المخطوطة، ومن ثم يسقط الاحتجاج به، بل يصير حجة لمن يرى رأيا آخر في حقيقة نسبة المخطوطة المجهولة، وهذه أول ملاحظة لها صلة قوية بهذه المسألة المهمة سكت عنها المحققان.

فدهاة العرب في المخطوطة أحد عشر لا ثلاثة كما نقل حاجي خليفة من (الديباج) الأصيل، هم بحسب ما جاء في المخطوطة "الوليد بن المغيرة المخزومي، وأبو سفيان بن حرب، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وزياد الذي يقال له ابن أبي سفيان، ووردان مولى عمرو. وكان أدهى هؤلاء قيس بن زهير بن جذيمة، وأمية بن الأشعر الكناني، وروح بن زنباع الجذامي، وعمارة بن الوليد بن المغيرة المخزومي، وهو صاحب عمرو أيام النجاشي في جعفر وأصحابه. وقال علي بن أبي طالب، صلوات الله عليه: لولا أني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (إن المكر والخديعة في النار) كنت من أمكر العرب"، فأين الثلاثة من هذه الجمهرة ؟.

ولعل أنسب توجيه لهذا الخلاف قيام صاحب هذه المخطوطة بتلفيق ما ورد في هذا الموضع منها من مصادر عدة قد يكون منها (الديباج) الأصيل لأبي عبيدة. وإن صدق الظن فالمادة المنقولة عن كتاب أبي عبيدة تقتصر على الثلاثة الذين شاعت شهرتهم بالدهاء: معاوية، وعمرو، والمغيرة، وأما ما تعلق بغيرهم، ولاسيما من أول عبارة (وكان أدهى هؤلاء...)، فمأخوذ من مصادر أخرى.

وحكماء العرب في المخطوطة ستة لا ثلاثة كما نقل حاجي خليفة من (الديباج) الأصيل أيضا، هم بحسب ما جاء في المخطوطة "ذو الإصبع العدواني، وعامر بن الظرب العدواني، وجُمَّة الدوسي، وأكثم بن صيفي التميمي الأُسَيْدِيُّ، والأقرع بن حابس الدارمي ثم المجاشعي. وحكم الجاهلية إلى الأقرع بن حابس. قال: وكان الحارث بن دوفن بن جلى بن أحمس بن صعصعة بن ربيعة هذا هو الأضجم حكم ربيعة في الجاهلية في زمانه قال..."[24].

ولا شك في أن الخلاف بين ما نقله حاجي خليفة من (الديباج) الأصيل وما ورد في المخطوطة المجهولة يشير إلى قيام صاحب المخطوطة بجمع مادتها من مصادر قد يكون من بينها كتاب أبي عبيدة أيضا.

بل الزيادة والتلفيق والتصرف في هذا النص أظهر منها في سابقه؛ ذلك أن عبارة (قال: وكان الحارث بن دوفن بن جلى بن أحمس بن صعصعة بن ربيعة بن الحارث هذا هو الأضجم..) تشير صراحة إلى تقدم ذكر الحارث هذا، ولكنه لم يذكر من قبل، وفي ذلك دلالة واضحة على أن صاحب المخطوطة المجهولة كان يستقي من أكثر من مصدر بقدر لا يمتنع معه نسبة التأليف إليه وإن كان أكثر اعتماده على أبي عبيدة وكتبه، ولاسيما كتاب (الديباج).

وثمة شواهد أخرى تشبه الشاهدين المتقدمين، مثل "فرسان العرب ثلاثة: دريد بن الصمة الجشمي. وعنترة بن شداد العبسي. وعمرو بن معدي كرب الزبيدي. وفارس قيس عامر بن الطفيل. وفارس تميم عنبة بن الحارث... وفارس ربيعة بسطام بن قيس الشيباني..."[25].

أدلة تحقيق نسبة المخطوطة

أوجز المحققان عرض أهم أدلة تحقيق نسبة المخطوطة إلى أبي عبيدة من أول الحديث في هذه المسألة من مقدمة التحقيق فقالا "هذا كتاب (الديباج) لأبي عبيدة... استطعنا – بحمد الله وتوفيقه – التعرَّف عليه من خلال قراءاتنا فيه، وذكر أسانيده وقصصه وأخباره وتبيَّن لنا صحة نسبته إلى أبي عبيدة من خلال استفاضة نقل العلماء عنه في المصادر المختلفة، وإسناد الأخبار المذكورة فيه

إلى أبي عبيدة وتصريح كثير منهم بنقلهم عنه باسمه (الديباج) ومن خلال ما ورد من هذه الأخبار مسندا إلى أبي عبيدة في (النقائض)"[26].

وقد اختلط في هذا الإيجاز ما لا يمكن عده دليلا مباشرا في توثيق نسبة الكتاب إلى أبي عبيدة بما يمكن أن يكون كذلك. وامتدت هذه الصفة إلى تفصيل ما أوجزه المحققان من عرض الأدلة بسياق غير منتظم أيضا؛ إذ لم يحصل التمييز بين ما ورد في مصادر التراجم من إشارة مجردة إلى وجود كتاب لأبي عبيدة عنوانه (الديباج)، وما ورد من نقل مباشر عن هذا الكتاب في المصادر الأخرى، وغير ذلك مما يأتي الحديث فيه.

الأدلة العامة

هي التي وصفتها بأنها غير مباشرة، لضعف صلتها بالمخطوطة ومسألة توثيق نسبتها إلى عبيدة، ولكنها وردت في سياق واحد مع ما يمكن أن يكون دليلا مباشرا كالاقتباس من كتاب (الديباج) الأصيل بالنص الصريح عليه في بعض المصادر.

أولا: استفاضة النقل عن أبي عبيدة

أول أدلة توثيق نسبة المخطوطة المجهولة العنوان إلى أبي عبيدة مما اشتملت عليه مقدمة التحقيق ما نقلته قريبا من قول المحققين "وتبين لنا صحة نسبته إلى أبي عبيدة من خلال استفاضة نقل العلماء عنه في المصادر المختلفة" بسياق مضطرب لم تتضح فيه عودة الهاء من (عنه) أهي إلى الكتاب أم إلى مؤلفه ؟.

والظاهر أن الجهة الأخيرة هي المقصودة، بقرينة تتمة الكلام "وإسناد الأخبار المذكورة فيه إلى أبي عبيدة"، أي إن استفاضة النقل تخص أبا عبيدة لا (الديباج).

وقرينة أخرى في بقية الكلام "وتصريح كثير منهم بنقلهم عنه باسمه (الديباج)"، فالاستفاضة تخص أبا عبيدة و(كثير) تخص الكتاب.

وقرينة غير ما تقدم تقطع بإرادة المحققين هذا الوجه على الرغم من قدرتهما على التصريح به ابتداء بلفظ جلي يجنب القارئ عنت إعادة ترتيب كلامهما بما يوافق الحقيقة وواقع الحال، وذلك قول الدكتور عبد الرحمن العثيمين في وصف قناعة الدكتور عبد الله الجربوع شريكه في التحقيق "وما ورد من نقول عن أبي عبيدة من الأخبار والرواية للأشعار في كتاب الأغاني، والعقد الفريد، وعيون الأخبار، والبيان والتبيين، ونهاية الأرب.. وغيرها تدل على وجوه من التقارب بينها وبين ما ورد في هذا الكتاب. واطمأنت نفسي إلى ما ذكر"[27].

توجيه استفاضة النقل عن أبي عبيدة في شتى المصادر وصلته بالمخطوطة

استفاضة النقل في مختلف المصادر إذن تخص أبا عبيدة لا المخطوطة، وهي حقيقة ناصعة يعرفها من له أدنى مس بالمصادر القديمة بشتى اتجاهاتها، لكنها لا تصلح حجة قاطعة على اختصاص استفاضة النقل بالمخطوطة وإن دل بعض المنقول (على وجوه من التقارب) بين الجهتين، لأن استقامة الاحتجاج هنا تقتضي الاطمئنان إلى خلو بقية مؤلفات أبي عبيدة من المادة التي استفاض نقلها عنه في المصادر المختلفة، وأنّى يكون ذلك ومصنفاته أكثر من مئتين، بقي منها أقل من نصف عشرها في أعلى تقدير، ولم ينشر من نصف العشر إلا نصفه[28].

والوجه الراجح في هذه المسألة، بل الثابت الأكيد، أن ما استفاض نقله عن أبي عبيدة في شتى المصادر، إنما هو من عامة كتبه التي لا يمكن تعيين النقل عن أي منها بدقة ما لم يرد نص صريح عليه، وإن استدعت الضرورة إرجاع ما استفاض نقله عن أبي عبيدة في مختلف المصادر إلى أي من كتبه، فأسلم طريق إلى ذلك مراعاة التوافق بين صفة المادة المنقولة أو طبيعتها وما يناسبها من عنوانات كتبه، وقد سلكها من حاول إحياء بعض المفقود من آثاره، أعني كتاب (أيام العرب) وكتاب (المجلة في الأمثال).

ولكن ليس كل كتب أبي عبيدة مما يتيسر الاستدلال على مادته من هذه الطريق، فمنها ما لا تكاد تفصح عنواناتها عن صفتها أو طبيعة مادتها بنحو دقيق، مثل (الحدود) و(وخبر الراوية) و(الأحلام) و(الزوائد) و(الخسف)، ومنها ما يحتمل شمولا في المضمون

أو تنوعا فيه، مثل (البصرة) و(خراسان) و(بيوتات العرب) و(الغارات) و(مآثر العرب)[29]، وغيرها كثير. وأحسب كتاب (الديباج) من هذا القبيل من مصنفات أبي عبيدة التي لا يتأتى الاستدلال على مادتها من دون نص صريح عليها.

وليست بهذا الوجه حاجة إلى إطالة الحديث فيه، فنظر عابر في حواشي تحقيق أوائل صفحات الكتاب المطبوع، ناهيك بصفحاته كلها، يدل على صدقه؛ إذ اشتمل قسم منها على تخريج مادة من الكتاب تشبه مادة منسوبة إلى أبي عبيدة في مصادر كثيرة وصفها المحققان من قبل بأنها (تدل على وجوه من التقارب بينها وبين ما ورد في هذا الكتاب)، أي إنها لم تأت بنصها في الجهتين حتى يقال برجوع ما نقلته المصادر إلى مخطوطة الكتاب المقصود بنحو يحقق الاطمئنان[30]، فبينهما وجوه ظاهرة من الخلاف، بل ربما بلغ الخلاف في بعض المواضع حدا استوجب تنبيه المحققين عليه[31]، وفي ذلك دليل واضح على أن المادة المختلف فيها ليست من (الديباج).

وربما كان أصل المادة المنقولة في المصادر، ولها شبه بمادة موجودة في المخطوطة، كتابا آخر من كتب أبي عبيدة، وفي كثير من حواشي التحقيق مادة مخرجة في المصادر المختلفة وكذلك في بعض ما وصل إلينا من كتب أبي عبيدة المنشورة، ولاسيما (النقائض)[32]، مما يشير إلى احتمال أن يكون كتاب (النقائض) هو مصدر النقل لا كتاب (الديباج) ما دام الكلام المنقول لم يرد بنصه في الكتابين.

وثمة شواهد أخرى تخص المخطوطة المقصودة بالبحث نفسها، ففيها أخبار ونصوص وردت فيها مختصرة ووردت في بعض المصادر بنحو أكثر تفصيلا، وبعضها مما لا يجوز نسبة الاختصار فيه إلى أبي عبيدة، لأن سياق الحديث فيها يقتضي منه الاستقصاء والإتمام[33]، مما يقطع بأنها منقولة عن كتاب ما من كتب أبي عبيدة لا المخطوطة المجهولة على الرغم من وجود الشبه أو التقارب.

وربما وسع الاحتمال بعض المفقود من مصنفات أبي عبيدة أيضا، بل هو أمر واقع له شاهد ورد في بعض حواشي التحقيق التي تضمنت مادة ثبت بالنص الصريح أنها منقولة من كتاب مفقود لأبي عبيدة هو (مقاتل الفرسان)[34].

وثمة شواهد أخرى لم يرد النص الصريح فيها، لكن الاستئناس بها في هذا الموضع نافع، لأنها تخص بعض ما ورد في مخطوطة الكتاب من مادة لها في مصنفات أبي عبيدة كتب خاصة بها، مثل (أوفياء العرب)، و(الوافيات في الجاهلية)، و(حروب العرب الطوال في الجاهلية)، و(أيام العرب الطوال في الجاهلية)، و(بيوتات العرب في الجاهلية)، و(المتنافرون في الجاهلية)، و(جماجم العرب)، و(الحمس)، و(أعرق العرب في القتل)، كل ذلك من مادة مخطوطة الكتاب المنسوب إلى أبي عبيدة[35]، تقابلها من مصنفات أبي عبيدة المفقودة كتب مستقلة عنواناتها: (الأوفياء)، و(أيام العرب)، و(بيوتات العرب)، و(المنافرات)، و(الجماجم)، (الحمس من قريش)، و(القتّالين)[36].

وهكذا تظهر حقيقة قيام أبي عبيدة بتخصيص كتاب مستقل في موضوع بعينه، ثم إيراد مادة تتعلق بالموضوع نفسه في أكثر من كتاب من كتبه الأخرى بحيث تتعذر نسبتها إلى أي كتاب منها، ومن ثم لا تصح نسبة ما نقل عن أبي عبيدة في المصادر المختلفة، وله شبه بمادة (الديباج)، إلى هذا الكتاب الأخير من دون نص صريح عليه، ولا نص في معظم ما قصده المحققان باستفاضة النقل عن أبي عبيدة في المصادر المختلفة المذكورة في حواشي التحقيق.

توجيه الصلة بين المخطوطة المجهولة وكتاب (النقائض)

على وفق القناعة المتقدمة يمكن توجيه قول أحد محققي الكتاب في النتيجة التي انتهى إليها شريكه بعد قراءة المخطوطة "وبعد أن أنهى الدكتور عبد الله القراءة خلص بنتيجة تثبت أنه – حقا – لأبي عبيدة دون ما سواه؛ قال الدكتور: لقد رأيت تشابها، بل تطابقا بين ما ورد في هذا الكتاب وما نسب إلى أبي عبيدة من الأخبار في كتاب (النقائض)"[37].

وأقول: أما (التشابه) فقد اتضح أنه شمل (النقائض) وغيره من كتب أبي عبيدة، وأما (التطابق) فلم أر في تعليقات المحققين في حواشي الكتاب ما يؤيده، بل فيها ما يشير إلى اختلاف، وقد تقدمت الإشارة إلى شواهد منها أيضا.

وثمة كلام آخر ورد في حاشية تخص ما تقدم نقله من كلام أحد المحققين عن الصلة بين (النقائض) والمخطوطة المجهولة يصلح للاحتجاج في بيان حقيقة نسبتها إلى أبي عبيدة؛ جاء في الحاشية المقصودة "نقول: إن في أخبار هذا الكتاب تطابقا مع الأخبار المسندة إلى أبي عبيدة في (النقائض)؛ لأن في نسبة (النقائض) إلى أبي عبيدة شك، ولا شك في الأخبار المسندة إليه فيه".

وأقول: أما التطابق فقد ظهر من قبل أنه تقارب أو شبه شمل (النقائض) كما شمل مصنفات أخرى لأبي عبيدة. وأما الشك في نسبة (النقائض) إلى أبي عبيدة فهو مدخل مناسب للشك في نسبة هذه المخطوطة إليه أيضا، لأن حكم الأشباه أو النظائر واحد فيما يجوز وما لا يجوز؛ فكتاب (النقائض) المنسوب إلى أبي عبيدة هو في الحقيقة مجموعة كتب مستقلة في الموضوع نفسه لمؤلفين عدَّة منهم: المفضل الضبي، وأبو عمرو الشيباني، والأصمعي، وابن الأعرابي، فضلا عن أبي عبيدة ورواة كتابه، وهم: اليزيدي، والسكري، وابن حبيب الذين زادوا في أصل كتاب أبي عبيدة من أصول أخرى بحسب ما انتهى إليه محققا (النقائض) في بحث مستفيض محكم عبَّرا عن نتيجته بعبارة موجزة حين قالا "وما أردناه من هذا العرض إنما هو الوقوف على رأي قاطع في تعذر الأخذ بالرأي القائل إن لدينا كتابا واحدا في النقائض، والتقرير باطمئنان أن هذه كتب لعدد من المؤلفين"[38].

نظائر (النقائض) من كتب أبي عبيدة

ليس (النقائض) بأول كتاب من كتب أبي عبيدة يأتلف مع كتب أخرى تُشبهه في مجموع واحد، فثمة شاهدان آخران منها، تُحتمل في واحد منهما هذه الصفة، وهي متيقَّنة في الكتاب الآخر.

أما الشاهد الأول فهو كتاب (الخيل) الذي يفاد من بعض ما علقه ناشروه في حواشيه عدم خلوص نصه لأبي عبيدة، فضلا عن وجوه من التصرف تدل على أن الكتاب لا يمثل كتاب (الخيل) الأصيل، كالحذف أو النقص، والتقديم والتأخير، وخلافات عما نقلته بعض المصادر القديمة من كتاب (الخيل) لأبي عبيدة[39].

والشاهد الآخر هو كتاب (الدواهي) الذي أخلت بذكره المصادر القديمة ووصلت إلينا نسخة منه، لكن ناسخه قام بإدخاله في كتاب بالعنوان نفسه لأبي العباس الأحول، عن غير قصد لذلك، وإنما حصل الجمع بين الكتابين بسبب اتفاقهما في المضمون بنحو يكاد يكون تاما بحسب قول الناسخ في خاتمة الكتاب "آخر كلام أبي عبيدة. وقد أضفت إليه من كتاب (الدواهي) لأبي العباس محمد بن الحسن بن دينار الهاشمي، فإن الكلامين في غاية المناسبة، فصار في هذا الكتاب مجموع الكتابين، وإن فات من كتاب الهاشمي شيء فهو في غاية النزارة. وسبب ذلك أن وقع لي كتاب ابن دينار وظننت أنه كتاب أبي عبيدة فأخذت أصحح كتاب ابن دينار من كتاب أبي عبيدة، ثم بان لي بعد أنه غيره، فأتممت هذه النسخة من النسختين، فهي مجموعهما، إلا ما شذ وقل، فليَعهد الناظر ذلك"[40].

وقال محقق (الدواهي) الذي نشره عن نسخة وصفها بأنها فريدة "لكننا نواجَه بحقيقة نادرة في دنيا المخطوطات التي وقفنا عليها، تتلخص في أن الناسخ قام بدمج مخطوطتين عنوانهما واحد، وهو (الدواهي)، وموضوعهما واحد، وصنع من ذلك المجموع كتابا تصح نسبته لكليهما. فنحن أمام هذه الحقيقة التي صرح بها الناسخ لا نتردد في نسبة هذا المجموع إلى العالمين الجليلين أبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي العباس محمد بن الحسن بن دينار الهاشمي رغم أن المصادر قد بخلت علينا بذكر (الدواهي) في تصانيف أبي عبيدة. فأوسع قوائم مصنفاته – وقد أوردناها نقلا عن العلامة عبد السلام هارون وضمَّت مئة وست وعشرين كتابا – قد خلت من كتاب (الدواهي) هذا، لكن مترجمي أبي عبيدة لم يحاولوا حصر مصنفاته وقالوا إنها ناهزت المئتي مصنف"[41].

وقد وقفت على كلام لبعض المحققين يفيد وجود مخطوطة ضمت كتب (الدواهي) لكل من أبي عبيدة، وابن خالويه، وابن القطاع الصقلي، ويبدو أن المتأخر منهم كان يستدرك على المتقدم في الموضوع نفسه[42]، ولم يتسن لي التثبت من صدق هذا الكلام بالاطلاع المباشر على المخطوطة، ولو صدق فصدقه يعني وجود سابقة أخرى لإتلاف كتاب أبي عبيدة (الدواهي) مع كتب أخرى بالعنوان نفسه، فضلا عن نفي صفة الفرادة عن المخطوطة التي نشر عنها كتاب (الدواهي).

ومن الراجح جدا أن تكون المخطوطة المجهولة المقصودة بدراستنا التي ورد النقل فيها عن كتاب (الديباج) الأصيل لأبي عبيدة نظيرا لكتابيه (النقائض) و(الدواهي) من جهة اشتمالها على مادة أصيلة من (الديباج)، قد تكون المادة قسما مستقلا منه أو جزءا أو بابا أو فصلا بهذه الصفة، وعلى مادة منقولة من مصادر أخرى بالعنوان نفسه أو بعنوانات مختلفة.

تعدد موارد النقل في المخطوطة المجهولة والزيادات على أصلها

مما يصلح أن يكون دليلا على عدم اقتصار المخطوطة المجهولة على المنقول عن أبي عبيدة أو كتاب (الديباج) الأصيل تعدد موارد النقل فيها باشتمالها على زيادات محتملة تقدم ذكر بعضها عرضا من دون قصد للاستقصاء، وعلى زيادات أخرى مؤكدة، لأن فيها تصريحا جليا على أنها ليست من كلام أبي عبيدة؛ وهذه الأخيرة قسمان من حيث موقف المحققَين منها، الأول: زيادات ذكراها في المقدمة وفسرا ورودها في الكتاب بوجه مقبول، ولكنها تحتمل توجيها جديدا، في حين سكتا عن القسم الآخر من الزيادات فلم يتعرضا لذكرها في مقدمة التحقيق، واكتفيا بالتنبيه على بعضها، لا كلها، في مواضع ورودها من الكتاب، ونبها كذلك على احتمال أن تكون خارجة عن أصله.

الزيادات الصريحة

ذكرت في موضع قريب انقسام الزيادات الصريحة التي اشتملت عليها المخطوطة المجهولة على قسمين من حيث موقف المحققين منها؛ زيادات القسم الأول هي التي جرى التنبيه عليها في مقدمة التحقيق، وأما زيادات القسم الآخر فلم تأت الإشارة إليها في مقدمة التحقيق، واقتصر التنبيه على بعضها في مواضع ورودها من الكتاب.

القسم الأول من الزيادات الصريحة

تمثلت هذه الزيادات بتعليقات لابن خالويه (ت 370 هـ) على مواضع من الكتاب المطبوع جعلت المحققين يشكان في نسبة المخطوطة إلى أبي عبيدة حين وقفا عليها أول مرة، ثم بدا لهما وجه آخر في تفسير ما اشتملت عليه المخطوطة من كلام ابن خالويه فقالا "غير أنه ورد في الكتاب عبارة هي (قال أبو عبد الله بن خالويه) أحدثت في أنفسنا شيئا من الشك والارتياب لاسيما ونحن نمضي في محاولة تصحيح النسبة على حذر. وبدأت بوارق الأمل تلوح وسحب الشك تزول فكثير من فقرات الكتاب مصدرة بـ (أبو عبيدة) ثم يسوق الخبر مسندا بعض ذلك إلى شيوخه فإذا عارضنا هذه بعبارة: (قال أبو عبد الله بن خالويه) ظهر لنا أن ابن خالويه لا يعدو أن يكون راويا للكتاب أو متملكا له، والعبارات التي يوردها ابن خالويه تفسيرات لغوية لبعض ما أبهم من عبارات النص"[(43)].

وفي الكلام المتقدم ملاحظات كانت تستحق من المحققين تفصيلا أكبر من هذا الإيجاز في الحديث عن عارض مهم في توثيق نسبة المخطوطة المجهولة؛ ذلك أن ما أحدثته من شك وارتياب في أنفسهما زيادات ابن خالويه التي دخل بعضها صلب النص وبعضها في هامشه، بحسب المفاد من كلامهما، لا يبدده بنحو تام ما ذكراه من بوارق الأمل بتصدر اسم أبي عبيدة كثير من فقرات الكتاب المسند بعضها إلى شيوخه؛ ذلك أن هذه الصفة تصلح أن تكون دليل نفي لا دليل إثبات بحسب ما يظهر من البحث المفصل فيها، وقبل ذلك لا بد من متابعة عرض الملاحظات المشار إليها في أول الكلام.

وأول ما يلاحظ هنا إغفال الإشارة في المقدمة إلى مواضع هذه الزيادات من نص الكتاب، وقد تتبعتها فوجدتها محصورة بين أقواس مربعة في ستة مواضع منه، وجاء التعليق في الحاشية على ما ورد في الموضع الأول بهذه العبارة: "هذا ليس من كلام أبي عبيدة، فلعله من كلام ابن خالويه كما سيأتي". وجاء في حاشية الموضع الثاني: "يبدو أن هذا ليس من كلام أبي عبيدة كما سيأتي". وجاء في حاشية الموضع الثالث: "يبدو أن هذه العبارة زائدة على نص أبي عبيدة". وجاء في حاشية الموضع الرابع، وهو الموضع الوحيد الذي تضمن التصريح باسم ابن خالويه: "ما بين القوسين مكتوب على هامش النسخة وكتب بعده العبارة (صح) ولا شك أن هذه العبارة والعبارات السابقة التي نبهنا عليها من تعليق ابن خالويه... ومن هنا فكلام ابن خالويه – رحمه الله – غير داخل في النص، وما خرج عن الصلب مصحح على الهامش حتى كأنه في الصلب آثرنا أن نضعه في مكانه ولكن بين المعقوفتين. والله – تعالى – أعلم".

وجاء في حاشية الموضع الخامس: "من كلام ابن خالويه". وجاء في حاشية الموضع الأخير: "لعل ما بين القوسين من كلام ابن خالويه"[44].

وعند هذا الموضع الأخير انقطعت الزيادات والتنبيهات عليها، وفضلا عن إهمال التمييز بين ما كان في صلب النص عما كان في الهامش منها، هناك احتمال لوجود نظائر لها في بقية صفحات الكتاب، وهي تفسيرات لغوية وردت في غضون النصوص والأخبار أيضا[45].

إن تجنب المحققين الجزم برجوع هذه الزيادات كلها إلى ابن خالويه، والتعبير عن ذلك بأسلوب الظن أو الترجيح، احتياط في غاية الصواب، لأن التصريح باسمه ورد في موضع واحد، ولاحتمال رجوع بعضها إلى قراء المخطوطة أو نساخها، ودخول زيادات القراء أو النساخ في متون المخطوطات مألوف غير مستغرب[46].

وحتى في حال ثبات صحة نسبة الزيادات كلها إلى ابن خالويه يبقى تفسير المحققَين لدخولها متن المخطوطة في غاية الصواب، ثم في غاية القوة لدفع الشك والارتياب عن حقيقة تمثيلها لكتاب (الديباج) الأصيل لو وصل إلينا الكتاب تاما مسندا إلى أبي عبيدة سليما من أية شبهة تقدح في صحة نسبته من جهة، ولو اقتصرت صلة ابن خالويه بمخطوطته على (تفسيرات لغوية لبعض ما أبهم من عبارات النص) وخلت المخطوطة من أية زيادات لغير ابن خالويه من جهة أخرى.

ومصدر قوة التفسير وجود شواهد تقوي مضمونه كان يحسن بالمحققَين الاستئناس ببعضها، فالقول بانتقال كلام أو شرح أو تعليق من حاشية كتاب ما الى صلبه له شواهد ليست بالقليلة في تراثنا، منها ما دخل متن كتاب سيبويه من شروح أو زيادات أو استشهادات أو تعليقات لجمهرة من العلماء مثل الأخفش وتلميذيه الجرمي والمازني، ومثل الزجاج والمبرد وابن السراج وابن كيسان وأبي علي الفارسي وغيرهم[47].

ومنها ما ذكره ابن جني عن بعض كتب المتقدمين التي كان يقرؤها على شيخه أبي علي الفارسي في قوله "وقد كثر التخليط في كتابه هذا، وألحق بمتونه، فصار كأنه من الكتاب"[48].

ومنها ما نبه عليه ابن بري من زيادات وقعت في صلب كتاب (الصحاح) للجوهري في قوله "ووقع في بعض النسخ على خلاف ما وقع في خط الجوهري، فنسبه بعض الناس إليه، وإنما هو من زيادات ابن القطاع، فأدخل في الأصل، والشاهد لذلك خط الجوهري»[49].

وقد أولع بعض علماء العربية القدماء بالتعليق على كتب غيرهم التي رووها، في أثنائها لا في حواشيها، بحيث صعب في أحيان كثيرة تمييز ما زادوه فيها أو فصله عنها، وقد وقفت على شواهد أخرى من هذا القبيل، غير ما تقدم ذكره، عند ابن حبيب مع كتاب (أسماء خيل العرب) لشيخه ابن الأعرابي، وعند عبيد الله بن محمد الأسدي مع (جزء فيه تعاليق من النحو واللغة) لشيخه أبي سعيد السيرافي[50].

وأهم ما وقفنا عليه من شواهد هذه المسألة ما تعلق منها بصنيع ابن خالويه نفسه مع كتاب (العشرات في غريب اللغة) لشيخه أبي عمر الزاهد، و(الألفاظ الكتابية) للهمذاني، ولشدة اختلاط ما زاده في أصلي هذين الكتابين لم يجد المعتنون بنشرهما بدا من إثبات الزيادات في متنيهما كما أثبت المحققان زياداته في متن المخطوطة المجهولة[51].

ولا شك في أن هذه الشواهد بنحو عام، وما تعلق منها بابن خالويه بوجه خاص، تقوي التفسير الذي ذكره المحققان لما زاده ابن خالويه في المخطوطة المجهولة، لولا ما يرد عليه، أي على التفسير، مما أوجزنا الإشارة إليه قريبا من عوارض تمهد السبيل إلى توجيه صنيع ابن خالويه وجهة أخرى.

توجيه آخر لزيادات ابن خالويه

استقر التفسير الرئيس لزيادات ابن خالويه في المخطوطة المجهولة عند المحققين على وجه واحد حين ظهر لهما (أن ابن خالويه لا يعدو أن يكون راويا للكتاب أو متملكا له)، لذا وصفا تلك الزيادات بأنها (تفسيرات لغوية لبعض ما أبهم من عبارات النص)،

ومن ثم لم يريا فيها ما يمكن أن يقدح بصحة نسبة المخطوطة إلى أبي عبيدة، ولاسيما بعد أن وجدا كثيرا من فقرات الكتاب مصدرا باسمه، وقد أسند بعضها إلى شيوخه، وبذا استقر الاحتجاج في هذه المسألة عندهما على دعامتين: اقتصار عمل ابن خالويه على تفسير بعض الألفاظ أو العبارات، وتصدر اسم أبي عبيدة لكثير من فقرات الكتاب.

والذي أراه أن الاحتجاج بما تقدم ذكره لا يستقيم من دون أن تتوفر له مقومات تكاد تبلغ حد الشرط الواجب الوجود لكي تتحقق النتيجة المرجوة، ولكن لم يتوفر شيء منها بحسب ما يظهر من العرض الآتي.

عدم انفراد ابن خالويه بالزيادة

شرط سلامة الاحتجاج بما ذكره المحققان من تفسير لاشتمال المخطوطة المجهولة على زيادات صريحة من كلام ابن خالويه اقتصار المخطوطة على هذه الزيادات، أي إن الاحتجاج مستقيم لو اقتصرت المخطوطة على ما زاده ابن خالويه في نصها، ومن ثم يكون الأخير راويا لها رأى في مواضع معدودات منها ما يستدعي تفسيرا مختصرا أو إيضاحا موجزا فقط.

أما إذا اشتملت المخطوطة على زيادات أخرى سكت المحققان عن أكثرها، وهي ليست بالقليلة من جهة، وصريحة النسبة إلى غير ابن خالويه من جهة أخرى، فسيتسع مفهوم (الرواية) بالضرورة ليصل حد القول باحتمال وجود تأليف مستقل آخر ممثلا بالمخطوطة نفسها هو غير كتاب (الديباج) الأصيل حتى لو اشتملت المخطوطة على شطر ليس بالقليل منه.

وليس القصد من كلامي هذا الإيحاء بجواز نسبة التأليف الجديد إلى ابن خالويه، وإنما القصد الانتفاع من زيادات ابن خالويه في فتح باب البحث في مجمل ما في المخطوطة المجهولة من نصوص تتعذر نسبتها إلى أبي عبيدة، لعل البحث فيها يؤدي إلى نتيجة يمكن الاطمئنان إليها في حقيقة نسبة المخطوطة.

القسم الآخر من الزيادات الصريحة

أشرت في موضع سابق إلى وجود قسم آخر من الزيادات الصريحة التي اشتملت عليها المخطوطة المجهولة غير زيادات ابن خالويه، وقد أغفل المحققان ذكرها في مقدمة التحقيق، ولكنهما نبَّها على بعضها في مواضع ورودها من الكتاب المطبوع بحسب ما يظهر من العرض الآتي.

المنصوص عليه من القسم الآخر من الزيادات الصريحة في المخطوطة المجهولة

ورد التنبيه على بعض الزيادات المقصودة في موضع واحد من متن الكتاب جاء فيه "أبو عبيدة عن أبي عمرو قال: قال عبد الملك بن مروان: حي من أشعر الناس... أبو الحسن المدائني قال: سئل الشعبي عن اليمن فقال... عوانة بن الحكم الكلبي قال: قال محمد بن عمير الرازي: ما سموت إلى غاية شرف إلا نازعنيها رجل من مذحج... الأصمعي قال: قيل لرجل من بني الحارث بن كعب كيف قويتم على محاربة العرب... قال: وذكر ابن سمعان قال: أقبل نفر من الأنصار حتى وقفوا على دغفل بعدما عمي فقال: من القوم ؟. قالوا: أشراف اليمن. قال دغفل: أهل ملكها القديم وحسبها العميم كندة ؟. قالوا: لا... قال: فالقائلون بالعدل الغارسون للنخل والمطعمون في المحل الأنصار ؟. قالوا: نعم". وقال المحققان في التعليق على ما ورد في المتن "يبدو أن النصوص الآتية خارجة عن أصل الكتاب فأبو عبيدة لا ينقل عن الأصمعي والمدائني"[52].

لكن النصوص الواردة في المتن لم تقتصر نسبتها على الأصمعي والمدائني، بل نسب بعضها إلى أعلام آخرين هم: عوانة بن الحكم الكلبي، ومحمد بن عمير الرازي، وابن سمعان، ولم يُعَرِّف بهم المحققان في الحاشية بنحو ما صنعا مع غيرهم من أعلام الكتاب، ولكنهما عَدّا عوانة بن الحكم في ضمن شيوخ أبي عبيدة حين ذكراه بعبارة موجزة جاء فيها "عوانة بن الحكم: أسند إليه في (الديباج): 157"[53]، ولم يُعَرِّفا به في هذا الموضع أيضا.

وعوانة هذا أخباري كوفي روى عنه هشام الكلبي، وتوفي في سنة (147 هـ)، ومن ترجم له لم يعدد أبا عبيدة في تلاميذه على الرغم من جواز روايته عنه من حيث الزمن[54]. ولكن رواية عوانة عن محمد بن عمير الرازي فيها نظر، لأنه تاريخ وفاة الأخير (نيف وتسعون ومئتان) بحسب ما ذكره بعض من ترجم له[55]، وهذا التباين في التاريخ يشير إلى وقوع اضطراب في عبارة متن الكتاب

يقتضي صوابها تقديم محمد على عوانة، ومحمد غير معدود في تلاميذ أبي عبيدة الذين ذكرهم المحققان في المقدمة أيضا[56]، ولكن ورود الرواية عنه في أصل المخطوطة المجهولة يفيد في تقريب زمن تأليفها من نهاية القرن الثالث أو بداية القرن الرابع للهجرة.

والأشبه بابن سمعان أن يكون سعيد بن سمعان الأنصاري، وربما عزز هذا الظن ما ورد عنه في الكتاب من مدح الأنصار، وهو من التابعين، ورواية أبي عبيدة عنه جائزة من حيث الزمن، لكنه غير معدود في شيوخه، ومن ترجم له لم يعدد أبا عبيدة في تلاميذه أو الرواة عنه أيضا[57].

وأما تقرير حقيقة عدم نقل أبي عبيدة عن الأصمعي والمدائني ففي غاية الصواب لو ذكر المحققان بعض علله، ولعل المعاصرة هي العلة الأولى، فضلا عما شاع من أمر الخلاف، أو الخصومة، بين أبي عبيدة والأصمعي[58].

ولكن قول المحققين (يبدو أن هذه النصوص خارجة عن أصل الكتاب) به حاجة إلى إعادة نظر في مضمونه على الرغم من مجيئه بأسلوب الظن أو الترجيح، والأرجح منه القول بانتماء هذه النصوص، وغيرها مما تأتي الإشارة إليه من النصوص التي سكت المحققان عن التنبيه عليها، إلى أصل المخطوطة المجهولة التي انتخب صاحبها هذه النصوص من مصادر شتى منها كتاب (الديباج) الأصيل لأبي عبيدة.

وقد يكون من مصادر المخطوطة كتب أخرى بالعنوان نفسه لمن ورد النقل عنهم فيها كالأصمعي والمدائني؛ ولم يتضمن أوسع إحصاء لمؤلفات الأصمعي كتابا بعنوان (الديباج)[59]، ولكن الإحصاء أخل بذكر عدد من مصنفات الأصمعي مما لم يذكر في مصادر ترجمته القديمة، منها كتاب (الحلي)، وكتاب (الغول)، وكتاب (الضاد والظاء)[60]، لذا صار احتمال وجود كتاب للأصمعي بعنوان (الديباج) غير ممتنع كهذه الكتب.

وأما المدائني فلم يتسن لنا الوقوف على إحصاء يجمع ما تشتت من عنوانات كتبه في المصادر القديمة، لكن احتمال وجود كتاب له بعنوان (الديباج) ورد في نص قديم نقله المحققان على أنه من أدلة نسبة المخطوطة المجهولة إلى أبي عبيدة، وسياق عبارة النص المنقول لا يدل على ذلك؛ قال المحققان "عرف العلماء كتاب أبي عبيدة (الديباج) وسار ذكره بينهم في زمن مبكر من زمن تأليفه. ولكن هل هذه التسمية من صنع المؤلف نفسه ؟. ذكر أبو عبد الله المرزباني عن ثعلب أنه قال: (من أراد أخبار الجاهلية فعليه بكتب أبي عبيدة، ومن أراد أخبار الإسلام فعليه بكتب المدائني وهو أول من رسم في الجاهليين والإسلاميين من الجوداء والفرسان وغير ذلك كتابا سماه الناس بالديباج). وهذا الخبر مفاده أن المؤلف لم يضع لكتابه اسما، أو أنه لم يسمه بـ (الديباج) وإنما هذه التسمية محدثة بعد المؤلف ونعتقد أنها شاعت في حياته وارتضاها، لذا وجدنا تلميذه أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني (ت 249 هـ) يؤلف كتابا على خلاف كتاب شيخه ويسميه باسمه (الديباج) كذا قال ابن النديم والقفطي، كما أن تلميذه أيضا محمد بن صالح بن مهران أبو عبد الله بن النطاح (ت 252 هـ) رد على كتاب (الديباج) كما جاء في الفهرست"[61].

ولا يخلو كلام ثعلب من شبهة تتعلق بنسبة الكتاب قد يكون سببها اضطراب سياق الكلام، لذا رجعت إلى مصدره فوجدته بحسب ما نقله المحققان[62]؛ وموضع الشبهة قول ثعلب (ومن أراد أخبار الإسلام فعليه بكتب المدائني وهو أول من رسم في الجاهليين والإسلاميين من الجوداء والفرسان وغير ذلك كتابا سماه الناس بالديباج)، فظاهر كلامه يقتضي نسبة (الديباج) إلى المدائني لا إلى أبي عبيدة.

ومما تحسن ملاحظته هنا أمر قد تكون له صلة بجانب من حقيقة نسبة المخطوطة المجهولة هو أن الوصف الذي ذكره ثعلب في قوله (وهو أول من رسم في الجاهليين والإسلاميين من الجوداء والفرسان) يكاد يصدق على أبي عبيدة والمدائني معا، لأنهما متعاصران، ومن بيئة واحدة، ومن يدقق النظر فيما عانياه من ضروب العلوم يجدها متشابهة، بل يكاد يكون معظمها واحدا بنحو يمهد للقول بانتمائهما إلى مدرسة علمية واحدة أيضا هي "مدرسة الرواة والإخباريين الذين كان دأبهم جمع المعلومات التاريخية من غزوات، وحروب، وفتن، وأنساب، وغيرها. ومعلومات أدبية سواء كانت تراجم شعراء جاهليين وما قالوه من شعر، أو حكايات عشاق، أو صعاليك"[63]، ولذلك وجدت اتفاقا في عنوانات كثير من كتب أبي عبيدة وكتب المدائني، ومن أمثلتها مما ورد عند ابن النديم: (أزواج

النبي، والنواكح، والنواشز، ومناقضات الشعراء، ومقتل عثمان، والجمل، والخوارج، ومرج راهط، وأخبار الحجاج، ورستقباذ، وسلم بن قتيبة، والبصرة، وفتوح العراق، وفتوح الأهواز، وفتوح خراسان، وأخبار أرمينية، والبيوتات، وأشراف عبد القيس، والخيل، وبناء الكعبة، والمنافرات، والعققة والبررة، وأخبار الشعراء، وقضاة البصرة، والحمقى، ومكة) وغيرها مما اتفق في العنوان أو كاد[64]، وابن النديم لم يدَّع استقصاء مؤلفاتهما كلها، لذا أجد القول باتفاقهما، عن غير قصد، على تأليف كتاب بعنوان (الديباج) جائزا غير ممتنع، وبجوازه يسلم كلام ثعلب من اضطراب السياق.

ومما تحسن ملاحظته في كلام ثعلب أيضا غرابة أن يؤلف إنسان كتابا ويترك تسميته مدة حياته، ثم ينوب عنه الناس فيسمونه باسم يرتضيه؛ فالمألوف في هذا الشأن استحضار المؤلف اسم كتابه قبل تأليفه، أو في أثناء التأليف، أو بعد نهاية التأليف، فإن أدركته المنية قبل إثبات العنوان، كما في كتاب سيبويه، وضع غيره للكتاب عنوانا.

ولعل أنسب توجيه لكلام ثعلب أنه قصد كتابا له عنوان معروف من كتب المدائني أغفل هو ذكره، وبسبب جودة الكتاب وحسن تأليفه سماه الناس بـ (الديباج) في حياة مؤلفه أو بعد وفاته.

ومما يمكن الاستئناس به في تأييد ما ذكرته من توجيه لكلام ثعلب من أنه قصد كتابا للمدائني بقية حديث المحققين عن تأليف المازني كتاب (الديباج) على خلاف كتاب (الديباج) لشيخه أبي عبيدة، إذ كيف يسوغ للمازني استعارة عنوان خص به الناس كتابا لشيخه إن لم يكن شيخه هو واضع عنوان كتابه؟.

على أن (خلاف) المازني، و(رد) ابن النطاح بهما حاجة لمزيد بيان، فما الذي يستحق الخلاف والرد في مادة المخطوطة المجهولة التي كادت تتمحض لرواية أخبار تاريخية ونصوص شعرية ؟.

ولا تفسير لهذا الإبهام إلا القول بأن كتاب (الديباج) الأصيل حوى مادة تحتمل الخلاف والرد، ولا بد من أن تكون مادة في اللغة لم ينقلها صاحب المخطوطة المجهولة لأنه قصر نقله عن الكتاب على ما تعلق بالأخبار والروايات التاريخية من أبوابه، في حين نقل علماء آخرون شطرا مما يحتمل الخلاف والرد من مادة الكتاب بالنص الصريح عليه، عرفنا منهم أبا عبيد البكري وابن السيد البطليوسي بحسب ما يتضح في آخر مراحل الدراسة.

بقية المسكوت عنه من الزيادات الصريحة في نص المخطوطة المجهولة

حوت المخطوطة نصوصا أفصح سياق ورودها فيها أنها ليست من خالص كلام أبي عبيدة أو كلام شيوخه الذين أسند إليهم في مصنفاته، وسأحصر أوائلها هنا بحسب تتابع ورودها في المخطوطة، ثم أرجع إلى بيان حقيقة صلتها بأبي عبيدة: "وكان الذي ذكر من وفاء فكيهة أن السليك ابن السلكة غزا بكر بن وائل... قال: وسمعت سنبلا يقول: إن سليكا كان يقول: كأني أجد سبد شعرها...". "قال [أبو عبيدة] وكان أبو عمرو المدني يعد مع هذه البيوتات...". "وأما الكلبي فكان يعد أولها بيت خندف في قريش". "الكلبي قال: ولد عبد المطلب عشرة يأكل الجذعة ويشرب الفرق يرد أنوفهم الماء قبل شفاههم، قال: وكان حرب بن أمية أول من سن مهور قريش... قال: وكان سعيد بن العاص ساد قريشا...". "الكلبي قال: كان بعض ملوك العجم غزا معدا...". "قال: وحدثني رجل من قريش بالمدينة أن رجلا دخل على معاوية...". "قال: وحدثني رجل من أهل الشام بالمدينة أن معاوية قال لحنظلة أيضا...". "قال أبو عمرو المدني: كانت العرب تقول: لو أن القمر سقط...". "قال زرارة بن عدس لابنه لقيط: إنك لتجدب على أخوتك... قال الكلبي: وكان زرارة يسمى رب معد... قال: وكانت العرب تسمي بني عبد مناف بن دارم: اللباب، وبني مجاشع... وبني نهشل...". "عبد الله بن بدر السهمي قال: أخبرني أبي قال: قال لي معن بن زائدة: ما فاخرت رجلا...". "أبو عمرو المدني: قال رجل من أهل الحجاز أثق به أن دغفلا العلامة قال: لنا عشر خصال...". "الكلبي قال: حدثني خراش بن إسماعيل العجلي، قال: كانت لقيس بن مسعود حظيرة...". "وسمعت أبا عمرو المدني يقول بالمدينة: لا والله ما كان يوم نفاق قط إلا ذهبت ربيعة فيه...". "أبو عمرو المدني: أن رغلة بن الفرزدق...". "وحدثني أبو جعفر الكوفي وغيره: أن حمادا الراوية كان ذات يوم قاعدا في نفر من بكر بن وائل وتميم..."[65].

والكثرة أول ما يلاحظ على هذه النصوص وما تضمنته من أخبار وأشعار مما سكت عنه المحققان بحيث يتعذر القول بأنها من الزيادات التي لحقت المخطوطة، ولا أقل من رجوع كثير منها إلى غير أبي عبيدة. وبسبب قيمة هذه النصوص في تقرير حقيقة نسبة المخطوطة إلى عبيدة لم أجد بدا من البحث عن أصحابها.

سنبل أو شبيل بن عزرة

(سنبل) الذي تصدر رواية أول النصوص مجهول لم يذكره المحققان في شيوخ أبي عبيدة، ولم أجد له ذكرا في المصادر التي فتشت عنه فيها، وهي ليست بالقليلة.

وربما كان (سنبل) مصحفا عن (شبيل)، وشواهد التصحيف والتحريف في الكتاب المطبوع ليست بالقليلة أيضا، وشبيل هذا هو شبيل بن عزرة، قال فيه الجاحظ "ومن علماء الخوارج: شبيل بن عزرة الضبعي صاحب الغريب. وكان راوية خطيبا وشاعرا نسابة"[66]، وقال ابن دريد "ومن رجالهم: شبيل بن عزرة، العلامة، كان فصيحا عالما شريفا، ومات بالبصرة وأدرك دولة بني العباس، وكان يرى رأي الخوارج"[67]، وقال ابن النديم "من خطباء الخوارج وعلمائهم، وهو صاحب (قصيدة الغريب)... ومات بالبصرة وله بها عقب"[68]. وقد روى عنه أبو عبيدة مسألة بوساطة يونس بن حبيب[69]، أي إنه لم يرو عنه بنحو مباشر على الرغم من أنهما بلديان متعاصران جمعت بينهما العقيدة.

أبو جعفر الكوفي

يُشبه (أبو جعفر الكوفي) (سنبلا) في الإبهام، فضلا عن عدم الذكر في شيوخ أبي عبيدة، والكنية واللقب يصدقان على كثير من أهل العلم يطول الحديث باستقصائهم، أقربهم إلى الزمن المحتمل لتأليف المخطوطة ثلاثة متعاصرون لهم اهتمام بالرواية التاريخية، ولكن احتمال رواية أبي عبيدة عنهم بعيد، لأنهم في مرتبة تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه، وقد ذكرهم الذهبي في طبقة واحدة، هم: أبو جعفر الكوفي محمد بن علي بن عفان (ت 277 هـ)، وأبو جعفر الكوفي محمد بن عبد الله بن سليمان (ت 297 هـ)، وأبو جعفر الكوفي محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت 297 هـ)، وربما كان أحد هؤلاء الثلاثة هو صاحب الرواية الواردة في المخطوطة المجهولة، وهذه إشارة أخرى يمكن الاستئناس بها في تقريب احتمال زمن تأليفها بأواخر القرن الثالث أو بداية القرن الرابع للهجرة.

عبد الله بن بدر السهمي

(عبد الله بن بدر السهمي) الذي روى عنه مؤلف المخطوطة المجهولة هو من المجاهيل أيضا، ولم يذكره المحققان في شيوخ أبي عبيدة، وقد فتشت عنه طويلا فلم أظفر بشيء، إلا أن يكون (بدر) محرفا عن (بكر)، فإن كانت الحال كذلك فهو عبد الله بن بكر السهمي، بصري سكن بغداد وتوفي بها سنة (208 هـ)، وهو من طبقة غير طبقة أبي عبيدة على الرغم من أنهما متعاصران أيضا، ومن ترجم له وأحصى تلاميذه أو الرواة عنه لم يذكر أبا عبيدة فيهم[70].

الكلبي

(الكلبي) الذي وردت الرواية عنه غير مرة في المخطوطة هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (ت 204هـ)، لأن اللقب إذا أطلق مجردا في هذه الموارد المتعلقة بالأنساب وأخبار القبائل وزعمائها انصرف إليه في الغالب بسبب شهرته فيها.

ودليل آخر على أن هشاما الكلبي هو (الكلبي) صاحب الروايات والنصوص الواردة في المخطوطة المجهولة هو: إسناد بعض رواياته فيها إلى خراش بن إسماعيل العجلي، وخراش هذا من مصادره في الرواية، قال ابن النديم "خراش بن إسماعيل الشيباني العجلي، ويكنى بأبي وعراء، أخذ عنه محمد بن السائب الكلبي، وهو أحد النسابين. وله من الكتب (كتاب أخبار ربيعة وأنسابها)"[71]. وقد دَوَّنَ ابن الكلبي نفسه نسب خراش ووصفه بالراوية[72]، وشواهد روايته عنه في كتبه، وفي ما ورد عنه من روايات في غير كتبه، ليست بالقليلة[73].

ولم يعرف المحققان (خراشا) و(الكلبي) اللذين ورد ذكرهما في المخطوطة المجهولة لذلك سكتا عنهما، ولكن المحققين ذكراهما في مقدمة التحقيق في ضمن شيوخ أبي عبيدة الذين أسند إليهم في موضعين من (النقائض) لا في هذه المخطوطة؛ قال المحققان

"خراش: جاء في (النقائض) 452: (قال أبو عبيدة: وكان من حديث يوم الكلاب – فيما حدث خراش وابن الكلبي...)"[74]. وقالا "هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت 206 هـ): أسند إليه في (النقائض): 140"[75].

ونشرة (النقائض) التي رجع إليها المحققان هي النشرة الأولى التي أخرجها المستشرق (بيفان)، ثم صدرت نشرة علمية للكتاب بعنوان (شرح نقائض جرير والفرزدق) أسقطت تلك النشرة وأثبتت أن (النقائض) المنسوب إلى أبي عبيدة هو مجموعة كتب لمؤلفين عدة، وقد عرضت لجانب من هذه الحقيقة في موضع سابق، واستذكارها هنا نافع في توجيه ما رآه المحققان من رواية أبي عبيدة عن خراش وابن الكلبي.

جاء في (شرح النقائض) في ضمن الموضع المقابل للموضع الأول الذي ذكر فيه المحققان رواية أبي عبيدة عن خراش اعتمادا على النشرة الأولى من (النقائض) "وهذا حديث يوم الكلاب: وكان من حديث يوم الكلاب الأول، فيما حدث خراش وابن الكلبي هشام بن محمد، أن الحارث بن عمرو..."[76].

وسيتضح قريبا أن ناقل حديث خراش وابن الكلبي عن يوم الكلاب الأول هو أحد رواة كتاب (النقائض) لأبي عبيدة الذين ضموا إليه كتبا أخرى لغيره، وهؤلاء الرواة هم: ابن حبيب، والسكري، واليزيدي على ما تقدم بيانه من قبل. وأظن الأول منهم هو راوي الزيادة التي تضمنت حديث خراش وابن الكلبي، لذا لم يُذكرا في كلام أبي عبيدة الأصيل عن يوم الكلاب الأول الذي نقلته بعض المصادر المتقدمة[77].

ولم تقتصر الرواية عن ابن الكلبي وحده في (النقائض) على الموضع الذي أشار إليه المحققان فقط، بل وردت في خمسة مواضع أخرى اختصت كلها بأيام العرب أيضا كالرواية عن خراش وابن الكلبي التي اختصت بالحديث عن يوم الكلاب الأول[78]. وفي أول المواضع الخمسة رواية فيها تصريح جلي بأن من روى أخبار الأيام عن ابن الكلبي هو ابن حبيب؛ جاء في الموضع المقصود «... والأشعثان: الأشعث بن قيس بن معدي كرب بن جبلة الكندي، وأخو الأشعث. وخثعم هو أفتل بن أنمار أخو بجيلة، قال ابن الكلبي: إنما سمي خثعما بجمل كان له. فهزم جمعهم الأقرع بن حابس، وغنم وسبى؛ قال ابن حبيب: كان هشام يقول: معدا كرب".

وقد وقف محققا (شرح النقائض) عند هذه الروايات المنسوبة إلى ابن الكلبي التي خلصت كلها للأيام، وكشفا وجه الحقيقة فيها بأنصع عبارة حين قالا "وهناك أيام رُويت من غير طريق أبي عبيدة، حكاها ابن الكلبي. وجاء من هذا الباب يوم هو: داحس والغبراء – وهو أطول الأيام في النقائض. ولابن الكلبي كتاب فيه... ونخلص من هذا العرض لأيام العرب كما جاءت في الكتاب المطبوع إلى الملاحظات التالية:

- رواية أيام العرب لم تأت عن طريق أبي عبيدة وحده، وإنما شاركه فيها آخرون ممن عاصروه ولهم تآليف في الأيام كابن الكلبي (توفي 204هـ).
- تَعَدَّدَ الرواةُ للنقائض، وتَعَدَّدَ الشراحُ، الأمر الذي أوجد عددا من الكتب اشتملت على هذه الشروح، وتفاوتت في منهجها ومادتها من حيث الإيجاز والإطناب، ومن حيث المصادر والرواة. – إذا عرفنا أن النقائض وصلتنا برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عن أبي عبيدة، وأن بعض كتب ابن الكلبي وصلتنا برواية السكري عن ابن حبيب عن ابن الكلبي ككتاب (جمهرة النسب)، وأن لابن الكلبي سبعة كتب في أيام العرب منها (داحس والغبراء) وكتاب (الأيام)، نقول: إذا عرفنا هذا، أدركنا سر خروج الشراح على رواية أبي عبيدة والاستعانة بغيره من رواة الأيام. وإننا نرى أن الأمر غير مختلف عن ذلك في شروح النقائض والتعليق عليها"[79].

نخلص مما تقدم إيجاز الحديث فيه إلى أن روايات ابن الكلبي في (شرح النقائض) ليست من كتاب (النقائض) الأصيل لأبي عبيدة، وإنما ضمها إليه بعض رواة (النقائض).

وتجري هذه الحقيقة بالضرورة على بقية كتب أبي عبيدة، فروايات ابن الكلبي المبثوثة في المخطوطة المجهولة ليست من كتاب (الديباج) الأصيل، وإنما نقلها شخص آخر غير أبي عبيدة من بعض كتب ابن الكلبي، ومن بعض كتب ابن الكلبي كتاب ذكره ابن

النديم عنوانه (الديباج) أيضا[80]، ثم ضمها الناقل إلى المخطوطة كما نقل عن (الديباج) لأبي عبيدة ومصادر أخرى بنحو يعزز القول بأن المخطوطة تصنيف آخر غير كتاب (الديباج) الأصيل لأبي عبيدة.

وقد مر بنا من قبل موقف المحققين مما اشتملت عليه المخطوطة المجهولة من الرواية عن الأصمعي والمدائني حين قررا الصواب من أن أبا عبيدة (لا ينقل عن الأصمعي والمدائني ولا يسند عنهما) لأسباب لم يصرحا بها، وكأنهما وجدا امتناع رواية العلماء المتعاصرين بعضهم عن بعض من المسلمات التي لا تستدعي دليلا أو حجة، وكذلك حال أبي عبيدة مع ابن الكلبي، بل ربما كانت الحقيقة هنا أظهر لتقدم ابن الكلبي على الأصمعي والمدائني في الوفاة إن جاز الاستئناس بتاريخ الوفاة بجانب الدليل الظاهر في هذا المورد، لذا قد يبدو الإقدام على ذكر ابن الكلبي في شيوخ أبي عبيدة اعتمادا على ما جاء في كتاب (النقائض) مقبولا لدى القارئ غير المعني بمسائل التحقيق، لكنه في غاية الغرابة لو صدر عمن اختص بتحقيق النصوص القديمة وعرف من شؤونها ما لم يعرفه غيره من عامة قرائها.

أبو عمرو المدني

من أصحاب النصوص التي اشتملت عليها المخطوطة من غير كلام أبي عبيدة: (أبو عمرو المدني) الذي زاد المحققان اسم أبي عبيدة قبل اسمه في متن الكتاب عند أول موضع من مواضع وروده فيه من دون مسوغ، ولم يُعَرِّفا به في المواضع كلها، وذكراه في مقدمة التحقيق في ضمن شيوخ أبي عبيدة بهذه العبارة "أبو عمرو المدني: أسند إليه في (الديباج): 86، 136، 146. وينظر: السيرة النبوية: 2 / 59، عن أبي عبيدة عنه"[81].

ولم تتسن لي معرفة أبي عمرو المدني مع طول التفتيش في شتى المصادر، ومنها ما وصل إلينا من كتب أبي عبيدة.

وورد النقل عن أبي عمرو المدني في سبعة مواضع من (السيرة النبوية) لابن هشام (ت 218 هـ) غير الموضع الذي ذكره المحققان، خمسة منها يحتمل سياق الحديث فيها نقلا مباشر بحسب ما دلت عليه عبارات ابن هشام فيها: "قال ابن هشام: والصلت بن النضر – فيما قال أبو عمرو المدني..."، «... قال ابن هشام: جاءت به باهلة... فيما قال أبو عمرو المدني"، "قال ابن هشام: قال أبو عمرو المدني: ثم غزا..."، "قال ابن هشام: وقدم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المدينة... فيما زعم أبو عمرو المدني"، "قال ابن هشام: قال أبو عمرو المدني: بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم..."[82].

ولكن ظهر من المواضع الثلاثة الأخرى من (السيرة النبوية) التي ورد النقل فيها عن أبي عمرو المدني أن ابن هشام كان يروي عنه بالواسطة لا بنحو مباشر؛ ومما جاء في الموضع الأول «... فيما حدثني غير واحد من أهل العلم عن أبي عمرو المدني"[83]. والموضع الأخير هو الذي أشار إليه المحققان، ومما جاء فيه "قال ابن هشام: وحدثني أبو عبيدة عن أبي عمرو المدني، قال: لما ظفر..."[84].

وأما الموضع الثاني الذي وردت فيه رواية ابن هشام عن أبي عمرو المدني بالواسطة فقد جاء فيه "قال ابن هشام: حدثني ابن أبي عمرو بن العلاء، عن أبي عمرو المدني: أنه كان عليهم..."[85]، وكادت هذه الرواية تكون بداية الكشف عن شخص أبي عمرو المدني لو تيسرت معرفة الواسطة بينه وبين ابن هشام، أعني ابن أبي عمرو بن العلاء الذي سكت ابن هشام عن التصريح باسمه؛ إذ ربما أفادت روايته عن أبي عمرو المدني وجها من وجوه التلمذة، ومن ثم قدَّرت أن معرفة ابن أبي عمرو ستوصلنا إلى معرفة الاسم الصريح لشيخه أبي عمرو المدني.

وقد سبق الدكتور عبد الصبور شاهين إلى البحث في أسرة أبي عمرو بن العلاء وأولاده ولم يخلص إلى نتيجة واضحة فقال "لقد جهدت في تتبع هذه المسألة في مظانها، فلم أجد شيئا ذا بال في هذا الصدد... وقد كنا نتمنى أن تذكر كتب الطبقات تفاصيل كثيرة عن حياة أبي عمرو وأسرته، ولكن يظهر أن اشتغال مؤلفيها بالحديث عن شخصه وعلمه قد غطى لديهم على أخبار أسرته، فمضى هذا الجانب دون تحقيق من الرواة"[86].

ولكن الدكتور عبد الصبور وقف على إشارات يسيرة كشفت جانبا من الغموض في هذه المسألة، منها ما ورد في (السيرة) من رواية ابن هشام عن ابن أبي عمرو بن العلاء، ومنها رواية ذكرها ابن الجزري تخص وفاة أبي عمرو بن العلاء يفاد منها تلقّي (أولاده) العزاء في وفاته[87]، ومنها إشارة عابرة في رواية تخص شخصا اسمه بشر بن أبي عمرو ذكرها الجاحظ وقال "وليس هو بشر بن أبي عمرو بن العلاء"[88]، ومنها ما ذكره ابن خالويه من رواية لبشر بن أبي عمرو عن أبيه[89].

وقد حاولت إكمال البحث عن أولاد أبي عمرو بن العلاء فوقفت أولا على إشارة عامة إليهم في رواية ذكرها ابن عساكر في ترجمة أبي عمرو جاء فيها "قال محمد بن عبد الله العتبي: كان اسم أبي عمرو بن العلاء عندي: حو، فأخبرني بعض ولده أن اسمه: زَبّان"[90].

ثم عرفت من ولد أبي عمرو اثنين، اسم الأول معاوية، ولم أقف على شيء يخصه سوى اسمه الذي ورد في روايتين نقل إحداهما حفيده سلم بن خالد بن معاوية بن أبي عمرو بن العلاء[91]، ونقل الأخرى حفيده معاوية بن خالد بن معاوية بن أبي عمرو بن العلاء[92].

والآخر من ولد أبي عمرو هو بشر الذي مر بنا قريبا تنبيه الجاحظ على اسمه عرضا، وما ذكره ابن خالويه من رواية بشر عن أبيه، وكذلك ورد ذكره عرضا في رواية نقلها الحسن بن عليل العنزي عن حفيد بشر: أحمد بن الحكم بن بشر بن أبي عمرو بن العلاء[93]. ثم وجدت الجاحظ نفسه يذكر بشرا في (بعض من عرض لهم الصرع من الفضلاء)[94]. ومن قبل الجاحظ ورد ذكر بشر في ضمن رواية تفيد بكاءه على أبيه ساعة احتضاره، رواها أبو عبيدة عن يونس بن حبيب[95].

ولعل أهم ما تيسر الاطلاع عليه في شأن بشر ترجمة ابن عساكر له ترجمة موجزة في (تاريخ مدينة دمشق)[96]؛ قال بعد ذكر اسم بشر ونسبه "قدم دمشق مع أبيه حين قدمها... وحكى عن أبيه. روى عنه خلاد بن يزيد الأرقط، وعثمان بن طالوت بن عباد الجحدري، وعبد الملك بن قريب الأصمعي"، ثم روى ابن عساكر أثرين يخصان الإمام عليا، عليه السلام، نقلهما بشر عن أبيه، ورواهما طالوت بن عباد عن بشر، وقد انفرد ابن عساكر برواية الأثر الأول بحدود اطلاعي القاصر، والأثر الآخر رواه ابن عساكر بإسناد فيه أبو بكر البيهقي، وقد وجدته في بعض مصنفات البيهقي[97]، ثم ختم ابن عساكر الترجمة برواية تاريخية نقلها الأصمعي عن بشر.

ومن بقية ما حفظته المصادر من تراث بشر حديثان في فضائل الزهراء، عليها السلام، رواهما عن أبيه، ورواهما عنه عثمان بن طالوت أيضا[98]، وقراءة لحرف في سورة البقرة رواه عنه الأصمعي[99].

ويبدو من مجمل ما تقدمت الإشارة إليه أن بشرا هو المراد بابن أبي عمرو بن العلاء، لأن المصادر القديمة لم تذكرا ابنا آخر لأبي عمرو اشتغل بالعلم أو الرواية، والمحفوظ من تراث بشر قليل كاد يختص برواية الأحاديث والآثار والأخبار، لذا وصفته بعض مصادر الجرح والتعديل بأنه مجهول[100].

وإذا تيسرت معرفة ابن أبي عمرو بن العلاء الذي كان الواسطة بين ابن هشام وأبي عمرو المدني، ظلت شخصية الأخير مجهولة، لأن المصادر التي أفدت منها لم تذكر شيخا لبشر بن أبي عمرو غير أبيه، ومن ثم لم يبق من سبيل للاهتداء إلى أبي عمرو المدني غير رواياته في المخطوطة، وهذه لا يمكن إرجاع نقلها إلى أبي عبيدة إلا بإثبات وجوده في الحجاز والمدينة المنورة وقت روايتها عن أبي عمرو المدني، وعن غيره، لأن صاحب المخطوط يقول في بعض النصوص التي مر ذكرها من قبل: "وسمعت أبا عمرو المدني يقول بالمدينة: لا والله ما كان يوم نفاق قط إلا ذهبت ربيعة فيه...". وقال أيضا: "أبو عمرو المدني: قال رجل من أهل الحجاز أثق به أن دغفلا العلامة قال: لنا عشر خصال...". وقال أيضا: "قال: وحدثني رجل من قريش بالمدينة أن رجلا دخل على معاوية...". وقال أيضا: "قال: وحدثني رجل من أهل الشام بالمدينة أن معاوية قال لحنظلة أيضا...".

وقد ترجم المحققان لأبي عبيدة في مقدمة التحقيق ترجمة موجزة اشتملت على خبر رحلته المشهورة إلى بغداد، ونقلا عن (تاريخ دمشق)، بوساطة بعض المراجع الحديثة، خبر دخوله دمشق[101]، وتتبعت هذه الإشارة فوجدت ابن عساكر يقول في ترجمة أبي عبيدة

من الكتاب المذكور "وقدم دمشق وسمع بها"[102]، وهذا الخبر مما انفرد به ابن عساكر فلم يرد في عشرات المصادر التي ترجمت لأبي عبيدة، وفيها من نقل عن ابن عساكر، فضلا عن أن ابن عساكر لم يُفَصِّل الحديث في مقتضى هذه العبارة الموجزة من حيث تاريخ قدوم أبي عبيدة إلى دمشق، وتعيين من سمع عنهم من المشايخ.

ولم ترد في ترجمة المحققين لأبي عبيدة في مقدمة التحقيق أية إشارة تفيد رحلته إلى الحجاز أو المدينة المنورة، وقد جمعا في أول حاشية من الترجمة اثنين وثلاثين مصدرا ضمت أخبار أبي عبيدة على نحو الإجمال[103]، منها اثنان لا يمكن عدهما مصادر حقيقية للترجمة[104]، ومصدر واحد لم يتيسر لنا النظر فيه[105]، أما بقية المصادر فقد رجعنا إليها فلم أجد فيها شيئا يخص هذه المسألة؛ إذ لم تتعرض جمهرة منها لرحلات أبي عبيدة بنحو تام[106]، واقتصرت طائفة على ذكر رحلته الشهيرة إلى بغداد بدعوة من الرشيد[107]، وجمع قسم منها ذكر رحلته إلى بغداد، ورحلته إلى بلاد فارس حين قصد موسى بن عبد الرحمن الهلالي طلبا لعطائه[108]، ولولا خشية المبالغة في التوثيق لزدت في مصادر ترجمة أبي عبيدة مجموعة أخرى خلت من أية إشارة إلى أنه رحل إلى الحجاز أو دخل المدينة المنورة، وما كان لهذه المصادر كلها أن تغفل أمرا كهذا لو أنه حصل في الواقع، لذلك أرى تعذر نسبة روايات أبي عمرو المدني في المخطوطة المجهولة إلى أبي عبيدة، شأنها في ذلك شأن بقية ما اشتملت عليه المخطوطة من نصوص وأخبار وروايات اتصفت بهذه الصفة.

الاحتجاج بتصدر اسم أبي عبيدة لكثير من فقرات المخطوطة المجهولة

ورد التصريح باسم أبي عبيدة في تسعة وعشرين موضعا من المخطوطة المجهولة[109]، وموضع واحد زاد المحققان اسمه فيه قبل اسم (أبي عمرو المدني) عند ورود هذا الاسم أول مرة في المخطوطة من دون مسوغ[110]، إلا أن يراد إيهام القارئ بأن مصدر ما سيأتي في المخطوطة من روايات عن أبي عمرو المدني هو أبو عبيدة، وواقع الحال بخلاف ذلك.

ولا شك في كثرة المواضع التي ورد فيها اسم أبي عبيدة إذا قيس بغيره من أسماء الأعلام الرواة الذين ورد النقل عنهم في المخطوطة، ولكن الاحتجاج بهذا الأمر في تحقيق نسبتها إليه مستقيم لو خلت من النقل عن غيره ممن لم تثبت صحة روايته عنهم كالأصمعي والمدائني وابن الكلبي وأبي عمرو المدني وغيرهم، وبانعدام تحقق هذا الشرط ينتفي لازمه ويصير التصريح باسم أبي عبيدة حجة للقائل بنفي نسبة تأليف المخطوطة عنه، وأنها لمؤلف آخر جمع إلى الرواية عن أبي عبيدة الرواية عن غيره.

ولا يستدعي تقرير الحقيقة المتقدمة أكثر من الصبر على تتبع بعض سياقات الرواية عن أبي عبيدة وغيره في متن المخطوطة، مثل "قال أبو عبيدة: وسمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كان الفرزدق بن غالب يشبه بزهير... قال أبو عبيدة: أولئك الثلاثة شعراء الجاهلية وهؤلاء شعراء الإسلام... قال أبو عمرو: وكان جرير أشبه بالأعشى... قال أبو عبيدة: فزعمت علماء ربيعة أن طرفة بن العبد رابع القوم... قال أبو عمرو: وذلك أن لبيدا مر بمجلس... قال أبو عبيدة: فقال من يحتج عليهم... قال أبو عبيدة: حدثنا يونس النحوي عن أبي عمرو بن العلاء، قال: كان أوس بن حجر شاعر مضر... قال: فهو شاعر تميم... قال: واتفقوا على أن المقلين ثلاثة... قال: ثم اختلفوا في الرجاز كما اختلفوا في الشعراء فقالت بنو تميم: العجاج أولهم، ثم حميد الأرقط، ثم رؤبة بن العجاج. وقالت ربيعة: أولهم الأغلب، ثم أبو النجم، ثم العجاج. واحتجوا بأن العجاج قال:

إني أنا الأغلب أضحى قد نُشِرْ

قال أبو عبيدة: وإنما قال هذا البيت: حكيم بن مُعَيَّة، من ربيعة الجوع بن مالك... قال [أبو عبيدة] وكان أبو عمرو المدني يعد من هذه البيوتات بيت بني الديان... وأما الكلبي فكان يعد أولها بيت خندف في قريش... قال أبو عمرو بن العلاء: أم كعب وكلاب وعامر بن ربيعة بن عامر: مجد بنت تيم بن غالب... يونس عن أبي عمرو بن العلاء وغيره من أهل العلم، قالوا: مضر الحمراء: أهل العالية... أبو عبيدة قال: تفخر مضر على الناس بتسع خصال... قال: وسأل معاوية ليلى الأخيلية عن مضر فقالت... قال: وسأل معاوية ليلى الأخيلية أيضا عن مضر فقالت... قال: وحدثني رجل من قريش بالمدينة أن رجلا دخل على معاوية... وزعم أبو اليقظان أن الحجاج سأل مثجور بن غيلان الضبي عن تميم فقال... وذكر لي غير واحد عن الخنساء أنه قال: كان حنظلة بن

ربيعة بن أخي أكثم بن صيفي يكتب لرسول الله، صلى الله عليه وسلم... قال: وحدثني رجل من أهل الشام بالمدينة أن معاوية أيضا قال لحنظلة... قال أبو عبيدة: جمع فرسان من بني تميم من البطش والقوة... وكان عتيبة بن الحارث بن شهاب أفرس هؤلاء وأشدهم بطشا. قال أبو عمرو المدني: كانت العرب تقول: لو أن القمر سقط ما التقطه أحد إلا عتيبة لثقافته. قال أبو عبيدة: قتله غلام من بني أسد... قال الكلبي: وكان زرارة يسمى رب معد، قال:... أبو عبيدة قال: حدثني يزيد بن شيبان بن علقمة بن زرارة بن عدس قال: خرجت حاجا... أبو عبيدة قال: سئل أبو عمرو بن العلاء: أي قيس أذكر ؟ فأنشد الفرزدق... عبد الله بن بدر السهمي قال: أخبرني أبي قال: قال لي معن بن زائدة... قال أبو عبيدة: كان منهم خمسة رؤساء توالوا في الجاهلية... أبو عمر المدني: قال رجل من أهل الحجاز أثق به أن دغفلا العلامة قال... الكلبي قال: حدثني خراش بن إسماعيل العجلي، قال: كانت لقيس بن مسعود حظيرة فيها مائة من الإبل... قال: وقال دغفل: كانت الجاهلية للأيامن، والإسلام لمضر، والفتن لربيعة. وسمعت أبا عمرو المدني يقول بالمدينة: لا والله ما كان يوم نفاق قط إلا ذهبت ربيعة فيه بالصوت والنجدة، لعل ما يكون ذلك إلا كذلك، ثم أنشدني... قال أبو عبيدة: وأنشدني أبو عمرو بن العلاء لأبي المهوش... أبو عبيدة قال: حدثني سلام بن أبي خيرة... أبو عمرو المدني: أن رغلة بن الفرزدق الأسود بن شريك الشيباني دخل على عبد الملك... وحدثني أبو جعفر الكوفي وغيره: أن حمادا الرواية كان ذات يوم قاعدا... أبو عبيدة قال: غزا زيد الفوارس... أبو عبيدة قال: كانت فرسان العرب تقنع عكاظ... أبو اليقظان قال: نافر رجل من بني ذهل... أبو عبيدة عن أبي عمرو قال: قال عبد الملك بن مروان... أبو الحسن المدائني قال: سئل الشعبي عن اليمن فقال... عوانة بن الحكم الكلبي قال: قال محمد بن عمير الرازي: ما سموت إلى غاية شرف... الأصمعي قال: قيل لرجل من بني الحارث بن كعب... قال: وذكر ابن سمعان قال: أقبل نفر من الأنصار..."[111].

إن تتبع سياقات الروايات المتقدمة وتدقيق النظر فيها يقطع بأن التصريح باسم أبي عبيدة فيها جاء لتمييز المنقول من رواياته عن المنقول من روايات غيره، وهذا من الأدلة الناصعة على أن المخطوطة تمثل تأليفا مستقلا جمع صاحبه روايات عن علماء ورواة مختلفين منهم أبو عبيدة.

ثانيا: ذكر كتاب (الديباج) الأصيل في مصنفات أبي عبيدة

ورد في مبحث تحقيق نسبة المخطوطة المجهولة إلى أبي عبيدة كلام يتعلق بذكر كتاب (الديباج) في بعض مصادر التراجم والكتب الخاصة بإحصاء المؤلفات القديمة، إذ ذكرته هذه المصادر في ضمن ما عدته من كتب أبي عبدة؛ قال المحققان "وكتاب (الديباج) لأبي عبيدة معروف صحيح النسبة إليه، ذكره ابن النديم في الفهرست: 59، وابن خير فيما رواه عن شيوخه، والقفطي في إنباه الرواة: 3 / 385، وياقوت في معجم الأدباء: 19 / 161، والقاضي ابن خلكان في وفيات الأعيان والسيوطي في تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب"[112].

وجاء في موضع متأخر عن هذا الكلام في ضمن مبحث (أثر كتاب الديباج في من بعده): "ورحل كتاب أبي عبيدة (الديباج) إلى الأندلس واشتهر هناك فكان من أوائل الكتب الوافدة إليه. ورواه ابن خير في فهرسته قال: كتاب (الديباج) لأبي عبيدة معمر بن المثنى؛ حدثني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر.... عن أبي محمد التوزي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى مؤلفه، رحمه الله"[113].

ولا صلة مباشرة لما نقل عن المصادر المذكورة بمسألة تحقيق نسبة المخطوطة المجهولة إلى أبي عبيدة، لأنه يفيد وجود كتاب لأبي عبيدة عنوانه (الديباج)، ولا يفيد بأن المخطوطة المجهولة هي كتاب (الديباج) نفسه البتة، ومهما كثرت نظائر المصادر المذكورة فالنتيجة واحدة، وليست بهذا الدليل حاجة إلى إطالة الحديث في عدم مناسبته للاحتجاج في هذه المسألة، وكان حقه أن يذكر في مقدمة الكلام على صلة أبي عبيدة بالمخطوطة المجهولة لا حشره بين أدلة تحقيق نسبتها بنحو يوهم القارئ بأنها هي المقصودة بكتاب (الديباج) عند من ذكر هذا الكتاب من أصحاب مصادر التراجم وغيرها.

الأدلة المباشرة لتحقيق نسبة المخطوطة المجهولة

أهم ما احتج به المحققان من الأدلة على أن المخطوطة المجهولة هي كتاب (الديباج) لأبي عبيدة نفسه، اشتمالها على نصوص منقولة من الكتاب في مصادر قديمة، ولن يجد القارئ دليلا أقوى منه ولا أعلى قيمة في تحقيق نسبة المخطوطات المجهولة لو سلم من الثغرات واستقام الاحتجاج به إلى غاية الشوط من دون عوارض توجهه وجهة أخرى.

وقد مرت من قبل إشارة عامة إلى هذه المسألة المهمة في قول المحققين في مفتتح التقديم للكتاب، أعني قولهما "وتصريح كثير منهم بنقلهم عنه باسمه (الديباج)"، ثم جاء تفصيل البحث في مقدمة التحقيق بعنوان (أثر كتاب الديباج في من بعده) فظهر أن الذين نقلوا نصوصا من (الديباج) بالنص الصريح عليه، سبعة، هم، بحسب تتابع ذكرهم عند المحققَين: المبرد، والمسعودي، والخارزنجي، وسليمان بن بنين، وابن حجر، وحاجي خليفة، والوَقَّشي في كتابين من كتبه، ولا أحسب ما أطلقه المحققان من وصف (الكثرة) يصدق على هذا العدد، وإنما اعتقدا الكثرة فيما ذكراه لأنهما لم يراعيا فيه مقتضى منهج البحث من التمييز بين مَنْ نقل نصا من (الديباج) ومن وصف مضمونه أو ذكره ذكرا مجردا.

ذلك أن المذكور في مبحث (أثر كتاب الديباج في من بعده) من مقدمة التحقيق على وجه الدقة خمسة أصناف، الأول: وصف عام لمضمون الكتاب أو طبيعة مادته، وله شاهد وحيد نقله المرزباني عن ثعلب بعبارة مشكلة يقتضي سياقها اختصاصها بكتاب آخر غير كتاب أبي عبيدة. والصنف الثاني: نقول عن كتاب (الديباج) الأصيل أو اقتباسات منه بالنص الصريح عليه، وهي من أوضح الأدلة التي يمكن الإفادة منها في توثيق عنوان المخطوطة المجهولة وتحقيق نسبتها، وقد تقدم ذكر أصحابها. والصنف الثالث: إشارات عامة إلى عنوان كتاب أبي عبيدة الأصيل من دون نص عليه أو وصف لمضمونه وردت عند أربعة أعلام، هم كل من: المازني، وابن النطاح، والخارزنجي، وابن خير. والصنف الرابع: إفادات محتملة، لا صريحة متيقنة، من كتاب (الديباج) بحسب قناعة المحققين، تشمل بعض ما ورد عند: ابن عبد ربه، وأبي عبيد البكري. والصنف الأخير: إشارات غامضة مشكلة أثارها المحققان ولم يكشفا حقيقتها هي إفادة ابن السيد في (الاقتضاب) من كتاب لأبي عبيدة عنوانه (الديباج) أو (الديباجة).

وقد خلط المحققان بعض هذه الأصناف ببعض خلطا غريبا، وسكتا عن مواضع مبهمة بها حاجة إلى إجابة أو إيضاح، بل تقتضي كشف شبهة قبل الاحتجاج ببعضها بحسب ما يظهر من العرض الآتي.

وصف مضمون الكتاب

ابتدأ المحققان الحديث في (أثر كتاب الديباج في من بعده) بالشاهد الوحيد في الصنف الأول، أي وصف مضمون كتاب (الديباج) أو طبيعة مادته بصيغة سؤال عن عنوان الكتاب، ثم نقلا الجواب من كلام لثعلب ورد في كتاب (نور القبس)، وقد ظهر في موضع سابق من دراستنا أن المقصود بكلام ثعلب كتاب للمدائني سماه الناس بـ (الديباج) لا كتاب (الديباج) لأبي عبيدة.

النقول الصريحة من كتاب (الديباج) الأصيل

تقدمت الإشارة في موضع قريب إلى وقوف المحققين على نقول صريحة من كتاب (الديباج) لأبي عبيدة في ثمانية مصادر قديمة بحسب ما يظهر من العرض الآتي:

المصدر الأول هو كتاب (الكامل) للمبرد (ت 286 هـ)، نقل المبرد عن (الديباج) فحوى كلام لأبي عبيدة عن جمرات العرب ولم ينقل الكلام بنصه[114].

والمصدر الثاني هو كتاب (التنبيه والأشراف) للمسعودي (ت 345 هـ)، وذكرت من قبل سبْق الأستاذ عبد السلام هارون إلى الدلالة على هذا المصدر وإغفال المحققَين الإشارة إلى سبْقه على الرغم من علمهما به. وقد نقل المسعودي عن (الديباج) مضمون كلام أبي عبيدة عن أوفياء العرب ولم ينقل الكلام بنصه أيضا[115].

والمصدر الثالث هو كتاب (التكملة) للخارزنجي (ت 348 هـ)، وحشْرُه مع المصادر التي نقلت عن (الديباج) غريب، لأن كتاب (التكملة) مفقود، وإنما نقل المحققان بعض كلام الأزهري على هذا الكتاب بأن مؤلفه نقل فيه عن كتب لأبي عبيدة منها كتاب

(الديباج)[116]، ولا قيمة لهذه الإشارة سوى تأكيد وجود كتاب لأبي عبيدة بهذا العنوان نقل عنه الخارزنجي في (التكملة)، لا أن المخطوطة المجهولة هي كتاب (الديباج) الأصيل.

وثمة ملاحظة مهمة في هذا المورد تتصل بدلالة مادة كتاب (الديباج) الأصيل على حقيقة نسبة المخطوطة المجهولة إلى أبي عبيدة؛ فالمشهور من أمر كتاب (التكملة) أنه معجم ألفاظ استدرك فيه الخارزنجي ما فات كتاب (العين)، ومن ثم لا بد من أن تكون المادة التي نقلها الخارزنجي من (الديباج) الأصيل مادة لغوية، في حين كادت تتمحض للأخبار التاريخية مادة المخطوطة المجهولة كلها، وفي هذه الملاحظة دلالة قوية على أن المخطوطة المجهولة ليست كتاب (الديباج) الأصيل.

وقد غفل المحققان عن هذه الملاحظة المهمة كما غفلا عن دلالة تأليف المازني كتاب (الديباج) على (خلاف) كتاب (الديباج) لشيخه أبي عبيدة، ودلالة تأليف ابن النطاح الكتاب الذي (رد) فيه على كتاب (الديباج) لشيخه أبي عبيدة أيضا، فما الذي استحق خلاف المازني، ورد ابن النطاح، ونقل الخارزنجي ومادة المخطوطة المجهولة كادت تتمحض لرواية أخبار تاريخية ونصوص شعرية ؟.

والمصدر الرابع كتاب مخطوط هو (لب اللباب في شرح أبيات الكتاب) لسليمان بن بنين المصري (ت 614هـ)، وما نقله المحققان عن هذا الكتاب مضطرب لم يرد أوله في المخطوطة، وهو قول المؤلف "وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتاب (الديباج) باب عرفه أبو محمد، وكان في كتابه (باب) أجواد العرب في الجاهلية ثلاثة.."[117].

والمصدر الخامس هو كتاب (الإصابة) لابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، وقد ذكر المحققان أنه نقل عن (الديباج) مضمون خبر يخص هرم بن قطبة بن سنان الفزاري[118]، وذكرا إفادة ابن حجر من (الديباج) بالنص الصريح عليه في حاشية موضع وروده من الكتاب لا في مقدمة التحقيق[119]، وقد فاتهما موضع ثالث من (الإصابة) نقل فيه ابن حجر عن (الديباج) أيضا[120].

والمصدر السادس هو كتاب (كشف الظنون) لحاجي خليفة (ت 1068 هـ)، وقد تقدم الحديث في توجيه ما ورد فيه، إذ تبين أن مؤلفه نقل عن كتاب (الديباج) الأصيل لا عن هذه المخطوطة، بدلالة الخلاف الواضح بين ما نقله عن الكتاب وما ورد في المخطوطة.

والمصدران السابع والثامن هما كتابا (غريب الموطأ) و(الطرر على الكامل) للوقشي (ت 489 هـ)، قال المحققان في شأن ما ورد فيهما "ونقل عنه أبو الوليد الوقشي في (غريب الموطأ) من تأليفه. وطرره على الكامل للمبرد. قال في طرر الكامل (القرط): ((العَبْلات هنا خطأ، إنما هي العبلاء، وكذا قال فيه أبو عبيدة في هذا الخبر في كتاب (الديباج) ومثله جاء في الاقتضاب لابن السيد البطليوسي...".

ويلاحظ على كلام المحققين خلوه من توثيق النقل في الكتاب الأول (غريب الموطأ)، وهذا يقتضي إبعاده عن حيز البحث، لأن الإشارة إليه من دون تعيين موضع النقل منه غير علمية.

ويلاحظ كذلك أنهما لم يعينا موضع كلام المبرد الذي اقتضى تعليق الوقشي[121]، فضلا عن عدم تعيين نهاية كلام الأخير، إذ ظل قوسا التنصيص أو الاقتباس من دون نهاية، وكلام الوقشي ينتهي بعبارة (في كتاب الديباج)[122]، وأما عبارة (ومثله جاء في الاقتضاب لابن السيد البطليوسي...)، فمن كلام المحققين، ولم يحددا الموضع من كتاب (الاقتضاب) الذي جاء فيه مثل ما جاء في كلام الوقشي، وليس في (الاقتضاب) شيء مثل ما جاء في كلام الوقشي البتة.

وأما التوجيه الأمثل لما نقله المحققان أو أشارا إلى وروده في هذه المصادر، على علاته، فقد ذكرته في أول الكلام على النقول الصريحة عن كتاب (الديباج) الأصيل من أنها تعد أوضح الأدلة التي يمكن الإفادة منها في توثيق عنوان المخطوطة المجهولة ونسبتها، ولكن ذلك موقوف على الشرط الرئيس في هذه المسألة، وهو خلوص مادة المخطوطة كلها لأبي عبيدة وعدم اشتمالها على مادة منقولة عن غيره، أما إذا لم يتحقق هذا الشرط الحاكم على أطراف هذه المسألة كلها، وهو غير متحقق بالأدلة الناصعة القاطعة التي لا يمكن دفعها، فلا يصح إلا القول بأن صاحب المخطوطة المجهولة نقل عن كتاب (الديباج) الأصيل كما نقلت عنه المصادر المتقدمة الذكر بنحو أدى إلى هذا التماثل أو التشابه في النقل عند الجميع.

الإشارات العامة إلى كتاب (الديباج) الأصيل

نقل المحققان إشارات عامة إلى عنوان كتاب أبي عبيدة الأصيل من دون نص عليه أو وصف لمضمونه وردت عند أربعة أعلام، هم كل من: المازني، وابن النطاح، والخارزنجي، وابن خير.

وقد وقفنا عند هذه الإشارات من قبل بنحو مفصل، ووجدنا قيمتها في الاستدلال كقيمة ما ورد في مصادر التراجم التي عدت (الديباج) في ضمن مصنفات أبي عبيدة، أي تأكيد وجود كتاب لأبي عبيدة عنوانه (الديباج) لا أن هذه المخطوطة المجهولة هي (الديباج) نفسه.

إفادات محتملة من كتاب (الديباج) الأصيل

نبه المحققان على هذه الإفادات بقولهما "ثم اشتهر الكتاب بالأندلس بعد ذلك فيظهر أنه اطلع عليه ابن عبد ربه (ت 328 هـ) وأبو عبيد البكري (ت 478 هـ)... وقال أبو عبيد في (فصل المقال): (وذكر أبو عبيد بعد هذا الباب الذي يليه خبرا لبَيْهَس الملقب بنعامة، وقد مضى ذكره وأقوالهم في تلقيبه نعامة، وقال أبو عبيدة في كتاب التاج: لقب بذلك لأنه كان جسيما طويلا). وما أظن كتاب (التاج) إلا (الديباج) لا غير"[123].

وأقول: الصفة الغالبة على مقدمة التحقيق التسامح في مسائل كثيرة يقتضيها منهج البحث العلمي الرصين، وتضمنت من الغرائب شيئا ليس بالقليل، منها الكلام الذي تقدم نقله؛ فقد افتتحه المحققان، أو أحدهما، بأسلوب الظن أو الترجيح: (فيظهر أنه)، وختماه بأسلوب القطع أو القصر: (وما أظن... إلا... لا غير)، وسكتا عن توثيق ما احتجا به في المصدر الأول، أي تعيين المصدر الذي ظهر لهما فيه اطلاع ابن عبد ربه على كتاب (الديباج).

فإن كان القصد كتاب (العقد الفريد) فـ (الديباج) لم يظهر فيه البتة، وإنما نقل ابن عبد ربه في كتابه أربعة نصوص عن كتاب (التاج) لأبي عبيدة، الأول والثاني والرابع لم يردا في المخطوطة المجهولة بنحو تام[124]، والثالث ورد في المخطوطة ولكن باختلاف يشبه ما نبهت عليه سابقا من اختلافات في الروايات المتشابهة الواردة في المخطوطة وكتب أبي عبيدة ولاسيما كتاب (النقائض) مما وصل إلينا منها، وكتاب (مقاتل الفرسان) مما لم يصل وورد النقل عنه في بعض المصادر[125].

أي إن التشابه في النص الثالث بين المخطوطة و(العقد الفريد) لا يصلح أن يكون وحده حجة لتقرير إفادة ابن عبد ربه من المخطوطة المجهولة أو (الديباج)، فكيف إذا اجتمع إلى ذلك إخلال المخطوطة بثلاثة نصوص تامة نقلها ابن عبد ربه عن كتاب (التاج)، ومن ثم أقول: إذا كان (التاج) هو (الديباج) بحسب قناعة المحققين، فمقتضى هذه القناعة القول بأن المخطوطة المجهولة لا تمثل كتاب (الديباج)، لأن ثلاثة من النصوص: الأول والثاني والرابع التي نقلها ابن عبد ربه منه لم ترد فيها، أي في المخطوطة، والثالث ورد فيها باختلاف يشبه اختلافات الروايات التي وردت في المخطوطة وكتب أبي عبيدة، وهو شاهد مهم آخر ينضم إلى تلك الشواهد التي أفادت قيام أبي عبيدة بذكر بعض الروايات والنصوص في أكثر من كتاب من كتبه.

وينضم إلى تلك الشواهد أيضا الشاهد الذي ذكر المحققان أن أبا عبيد البكري نقله عن كتاب (التاج)، وبسبب التقارب، لا التطابق، بينه وبين بعض ما ورد في المخطوطة المجهولة جازف المحققان في القطع أو الظن بأن (التاج) الذي نقل عنه البكري هو (الديباج)، وواقع الحال بخلاف ما ذهبا إليه بنحو مطلق؛ فـ (التاج) كتاب معروف آخر لأبي عبيدة غير (الديباج)[126]، والصفة الغالبة على ما نقله ابن عبد ربه من نصوصه العناية بالأنساب، وكثيرا ما استدعى الحديث في الأنساب، في مصنفاتها الأولى، إيراد روايات تاريخية تخص الأعلام المذكورين فيها، ومن هذا الباب جاء الشبه أو التقارب بينها وبين بقية المصنفات المعنية بالروايات التاريخية.

الإشارات الغامضة إلى كتاب (الديباج) الأصيل

تتعلق هذه الإشارات بإفادة ابن السيد البطليوسي في كتابه (الاقتضاب) من كتاب (الديباج) الأصيل، وقد وصفتها من قبل بأنها غامضة ومشكلة بحسب سياق عرضها والاحتجاج بها عند المحققين، وهي ليست كذلك في واقع الحال.

أشار المحققان إلى صلة كتاب (الاقتضاب) لابن السيد بكتاب (الديباج) في موضعين من مقدمة التحقيق، تضمن الموضع الأول قولهما في التعقيب على ما ذكراه من نقل الوقشي عن (الديباج) الأصيل: (ومثله جاء في الاقتضاب لابن السيد...)، ونبهت من قبل على خلو (الاقتضاب) مما ذكره المحققان.

وقال المحققان في الموضع الآخر: "وخلط الأستاذ المرحوم عبد السلام محمد هارون في مقدمة (العققة والبررة) بين كتاب (الديباج) و(الديباجة) وظن أن (الديباج) هو الذي ذكره ابن السيد في (الاقتضاب). والصحيح أن كتاب (الديباجة) في الخيل مختلف عن كتابنا هذا لا صلة له به، وعنه نقول تبين مضمونه وتكشف عن حقيقته. قال ابن السيد في (طرر الكامل): ((قال أبو عبيدة في كتابه (الديباجة في صفة الفرس) قال أبو خيرة: ومما لا يقال له بهيم...))"[127].

وسبب مجازفة المحققين في رمي الأستاذ عبد السلام هارون بالخلط، وقد شاركه الرأي من بعد الأستاذان فؤاد سزكين وهلال ناجي اللذان حقق كل واحد منهما كتابا لأبي عبيدة، وذهبا إلى أن (الديباج) هو (الديباجة) الذي أفاد منه ابن السيد في (الاقتضاب) أيضا[128]، وهو المذهب الصائب الذي دلت عليه قرائن عدة؛ أقول: السبب في موقف المحققين أنهما لم يجدا في المخطوطة المجهولة النص الذي ذكر الأستاذ هارون أن ابن السيد نقله في (الاقتضاب) من (الديباجة)، والنص الآخر الذي وجدا ابن السيد ينقله في (طرر الكامل) من (الديباجة) أيضا، لذلك قالا إن (الديباج) غير (الديباجة)، واجتهدا بأن وصفا الكتاب الأخير باختصاصه بالخيل، ثم ضما عبارة ابن السيد (في صفة الفرس) إلى العنوان، فصار العنوان عندهما (الديباجة في صفة الفرس)، وبذا تحقق اختلافه عن (الديباج). ولو وجد المحققان وجها من وجوه الشبه بين المخطوطة المجهولة وما نقله ابن السيد عن (الديباجة) لقالا ما قالاه من قبل حين وجدا الشبه بين المخطوطة و(التاج).

لكن ابن السيد سمى الكتاب (الديباجة) فقط، وعبارة (في صفة الفرس) وصف للكلام المنقول منه، وتمام قول ابن السيد في مصدره الأصيل "إطلاقه في البهيم، أنه من أي لون كان غير صحيح. قال أبو عبيدة في كتاب الديباجة، في صفة الفرس: قال أبو خيرة: ومما لا يقال له بهيم، وهو مما لا شِيَة به: الأشهب..."[129].

ومما زاد في ثبات هذه الحقيقة خلو كلام ابن السيد من عبارة (في صفة الفرس) حين تناول المسألة نفسها في (الاقتضاب)، ذلك أنه نقل في هذا الكتاب كثيرا عن (الديباجة)، وصرح به في مواضع معدودة، هي قوله "قال ابن قتيبة في هذا الباب: ويستحب في الناصية السُّبوغ... قال المفسر: هذا الذي قاله، قول أبي عبيدة معمر في كتاب الديباجة"، وقوله "قال في هذا الباب: والضَّرَّة: لحم الضرع... قال المفسر: هذا الذي قاله، قول أبي عبيدة معمر في كتاب الديباجة، ومنه نقل هذه الأبواب، وأنشد أبو عبيدة..."، وقوله "وقال في هذا الباب: والمصمت الذي لا شِيَة به ولا وَضَح: أي لون كان. ومما لا يقال له بهيم ولا شِيَة به: الأبرش... قال المفسر: كذا وقع في النسخ من هذا الكتاب، وقد طلبته في كل نسخة وقعت منه إلي، فوجدته هكذا، ووجدت في كتاب الديباجة لأبي عبيدة، الذي نقل منه ابن قتيبة هذه الأبواب كلها مما يخالف هذا. قال أبو عبيدة: ومما لا يقال له بهيم، وهو مما لا شِيَة به: الأشهب..."، وقوله "قال ابن قتيبة: والدوائر ثماني عشرة دائرة... قال المفسر: ذكر أبو عبيدة في كتاب الديباجة الثماني عشرة دائرة كلها... ومنهن دائرة المعوذ... كذا وقع في كتاب أبي عبيدة، بالذال المعجمة..."، وقوله "وقد اضطرب كلام ابن قتيبة في الكاهل والحارك... ذكر أبو عبيدة في كتاب الديباجة في صفة الفرس، ومنه نقل ابن قتيبة هذه الأبواب..."، وقوله "قال أبو عبيدة ففي كتاب الديباجة: ضلوع الفرس ست...»، وقوله "وقد اختلف كلام ابن قتيبة في حقيقة الوظيف... وكذلك اختلف فيه قول أبي عبيدة في كتاب الديباجة، فكان الوظيف..."، "وأنشد أبو عبيدة من هذا الرجز، في كتاب الديباجة ما أنا منشده في هذا الموضع..."[130].

ومما تقدم ذكره بإيجاز ظهر أن ابن السيد سمى الكتاب (الديباجة) فقط، وهو كتاب (الديباج) الأصيل نفسه، لأن المصادر القديمة التي أحصت مصنفات أبي عبيدة لم تذكر فيها (الديباجة)، ولكنها ذكرت (الديباج)، ولا يخفى ما بين الصيغتين من تقارب يوحي باتحادهما. وقد تكون نسخة الكتاب التي وصلت إلى ابن السيد بهذه الصيغة بسبب عمل النساخ، وقد يكون السبب بعض نساخ (الاقتضاب)، أو يكون التصرف بالعنوان من ابن السيد نفسه، ولكل حالة شواهد تؤيدها.

فوجوه الخلاف في عنوانات مصنفات أبي عبيدة التي ذكرتها المصادر القديمة كثيرة[131]، منها زيادة الحروف في اللفظ الواحد كزيادة التاء في (الديباج)، ومن شواهد هذا الوجه (الأحلام) و(الاحتلام)، و(خبر البَرّاض) و(خبر البراضين)، و(سلم بن قتيبة) و(مسلم بن قتيبة).

ومنها زيادة كلمات في العنوان أو حذفها منه، ومن شواهد هذا الوجه (أخبار الحَجّاج) و(الحُجّاج)، و(الأمثال) و(الأمثال السائرة)، و(الأيام) و(أيام العرب)، و(العقة) و(العقة والبررة)، و(اللصوص) و(لصوص العرب)، و(المثالب) و(مثالب العرب)، و(الأشراف) و(مقاتل الأشراف)، و(النقائض) و(نقائض جرير والفرزدق).

ومنها حذف بعض الحروف مع إبدال بعضها بحروف أخرى في بعض ألفاظ العنوان، ومن شواهد هذا الوجه (أدعياء العرب) و(أدعية العرب).

ومنها قلب أماكن الحروف في اللفظ الواحد من العنوان، ومن شواهد هذا الوجه (الأسنان) و(الإنسان)، و(الحَمّالين والحَمّالات) و(الحاملين والحَمّالات).

ومنها التصحيف الصريح، ومن شواهده (الإعْتان) و(الأعيان) و(الأعنان)، و(جفوة خالد) و(حفرة خالد)، و(خبر الراوية) و(خبر الزاوية).

ومنها التحريف الصريح، مثل تحريف الميم بالثاء في عنوانين لكتابين يحتمل أن يكونا عنوانا لكتاب واحد، هما (الملاومات) و(الملاوثات).

ومنها ما اجتمع فيه التصحيف والتحريف، مثل (الأوفياء) و(الأرقاء)، و(الحيوان) و(الجيران)، و(نامه الرئيس) و(نابه الرئيس) و(نامة الرئيس).

ومنها سقوط بعض حروف العنوان، وإبدال حركات بعضها، مثل (أيادي الأزد) و(إياد الأزد).

ومنها ما اجتمع فيه التصحيف والتحريف وزيادة الحروف وحذفها، مثل (حفير الخيل) و(حُضْر الخيل) و(خصي الخيل).

ومنها ما اجتمع في عنواناتها الحذف والتصحيف معا، مثل (الخسف) و(الخُفّ) و(الحسف).

ومنها ما اجتمع فيه التصحيف والحذف والزيادة، مثل (روسْتُقْباذ) و(روستيفاد) و(روشنتباد).

ومنها ما وقع فيه إبدال بعض الحروف بحروف أخرى، مثل (ما تلحن فيه العامة) و(ما يلحن فيه العامة).

ووجوه الخلاف في عنوانات المصادر الأخرى التي أفاد منها ابن السيد في (الاقتضاب) ليست بالقليلة أيضا، منها حذف ألفاظ من العنوان، مثل (فقه اللغة) للثعالبي، و(المسائل) لابن قتيبة، و(الزينة) لأبي حاتم الرازي[132]، وقد نشرت هذه الكتب بعنوانات هي (فقه اللغة وسر العربية)، (المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير)، (الزينة في الكلمات الإسلامية العربية).

ومنها إبدال بعض ألفاظ العنوان بألفاظ أخرى، مثل (طبقات الشعراء) و(معاني الشعر) لابن قتيبة، و(واشتقاق أسماء شعراء الحماسة) لابن جني[133]، وكتابا ابن قتيبة مطبوعان بعنوانين هما (الشعر والشعراء) و(المعاني الكبير)، ولكتاب ابن جني نشرة بعنوان (المبهج في تفسير أسماء ديوان الحماسة)، ونشرتان بعنوان (المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة).

ومن وجوه تصرُّف ابن السيد في عنوانات مصادره إيراده لبعضها بعنوانات مختلفة، مثل (اختيارات الأصمعي)، و(اختيارات المفضل)[134]، والكتاب الأول مطبوع بعنوان (الأصمعيات) إن كان هو المقصود، والكتاب الآخر مطبوع بعنوان (ديوان المفضليات).

ومن ذلك أيضا إيراد ابن السيد المصدر الواحد بأكثر من صيغة، مثل (آلة الكتاب) و(آلات الكتاب)، و(المعاني) و(معاني الشعر)، و(غريب الحديث) و(شرح غريب الحديث) وهذه الكتب لابن قتيبة، و(الطير) و(الطير الكبير) لأبي حاتم، و(المعاني) و(معاني الشعر) لابن القزاز[135].

ولكي لا يطول بنا المقام في الاحتجاج لمسألة نحسبها من المسلمات لدى المهتمين بالكتب القديمة بنحو عام، وعند المعنيين بتحقيقها ونشرها بوجه خاص، نذكر دليلا يقطع بأن كتاب (الديباجة) الذي نقل عنه ابن السيد في (الاقتضاب) هو كتاب (الديباج) الأصيل، ودليلنا الذي لا يمكن دفعه هو نص رواه أبو عبيد البكري، يشبه النصوص التي رواها ابن السيد من حيث المضمون أو المادة، وقد صرح البكري بأنه نقله عن كتاب (الديباج) لا (الديباجة)؛ قال "قال أبو علي: أحمر كالقَرْف، وهو الأديم الأحمر؛ أنشد اللحياني:

أحمر كالقَرْف وأحوى أدعجُ

أنشده أبو عبيدة في كتاب (الديباج) في ألوان الخيل، فقال: أشقر سِلَّغْدٌ، وهو الذي خلصت شُقرته. قال الراجز:..."[136]. وقول البكري (الديباج في ألوان الخيل) كقول ابن السيد (الديباجة في صفة الفرس) وصف للمادة المنقولة من الكتاب لا تتمة لعنوانه.

ومن بعد استواء حقيقة نقل البكري وابن السيد عن كتاب (الديباج) الأصيل، لا بد من توجيه خلو المخطوطة المجهولة مما نقلاه، ولا وجه لتفسير هذا الخلل سوى القناعة الراسخة بأن المخطوطة ليست كتاب (الديباج) الأصيل، وإنما هي تصنيف آخر لغير أبي عبيدة تضمن مادة منقولة عن (الديباج) وعن مصادر أخرى تقدمت محاولة الاستدلال على بعضها بوساطة أسماء مؤلفيها الواردة في المخطوطة كابن الكلبي والمدائني والأصمعي.

ومما يمكن استنتاجه من صفة النصوص التي نقلها البكري وابن السيد من (الديباج) الأصيل اشتماله على أبوب أو فصول مستقلة اقتصر صاحب المخطوطة المجهولة على النقل من بعضها، ولا بد من أن يكون قسم منها مما يحتمل الخلاف والرد، كبعض ما نقله أبو عبيد البكري وابن السيد مما فيه تصريح جلي بالخلاف، وقد يكون منه ما نقله الخارزنجي في (التكملة)، ولعل هذا القسم هو المقصود بالكتاب الذي خالف فيه المازني أبا عبيدة، والكتاب الذي رد فيه ابن النطاح على أبي عبيدة.

الخاتمة

عني معهد المخطوطات العربية منذ تأسيسه بتصوير المخطوطات التي ضمتها خزائن الكتب في شرق الأرض وغربها، وكان مما صوره من بعض مكتبات الهند مخطوطة مجهولة العنوان والمؤلف لسقط أصاب بدايتها لا يعلم مقداره على وجه اليقين.

وظلت مصورة المخطوطة المجهولة مودعة في المعهد من دون فهرسة أو تصنيف، وبسبب غلبة الروايات التاريخية والنصوص الأدبية على مادتها من جهة، وتصدر اسم أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي أول رواية فيها من جهة أخرى، أدخلت في سجل المعهد بعنوان (كتاب في الأدب لأبي عبيدة).

ثم قُدِّرَ للمخطوطة المجهولة من ينفض غبار الزمن عنها، وينهض بأعباء تحقيقها وإصدارها بعنوان (كتاب الديباج تأليف الإمام أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (110 – 209 هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن سليمان الجربوع، والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). فكان صدور الكتاب إنجازا كبيرا لما لأبي عبيدة من مكانة علمية رفيعة، ورافدا مهما لتراثنا الخالد الذي فقدنا من كنوزه شيئا كثيرا ومنه معظم مصنفات أبي عبيدة.

وحين تيسرت لي قراءة الكتاب والإفادة منه وجدت فيه اضطرابا وروايات لا تصح نسبتها إلى أبي عبيدة، فأعدت النظر في مقدمة التحقيق، ولاسيما البحث الخاص بتوثيق نسبة الكتاب، فألفيت الأدلة التي احتج بها المحققان الكريمان لإثبات صحة نسبة المخطوطة المجهولة إلى أبي عبيدة قاصرة عن بلوغ هذه الغاية.

ومع اتصال النظر ودوام البحث في حقيقة نسبة المخطوطة إلى أبي عبيدة وصلتها بكتاب (الديباج) المفقود، انتهى البحث إلى أن المخطوطة المجهولة لا تمثل كتاب أبي عبيدة، بل هي تصنيف مستقل قام صاحبه بجمع مادته من مصادر عدة قد يكون منها كتاب (الديباج) الأصيل لأبي عبيدة، أو مصادر نقلت عن كتاب (الديباج) حتى بدا نقل مؤلف المخطوطة عن هذه المصادر كأنه نقل مباشر عن كتاب أبي عبيدة، فضلا عن إفادته من مصنفات أخرى لبعض معاصري أبي عبيدة، كابن الكلبي والأصمعي والمدائني وسواهم ممن لم تثبت رواية أبي عبيدة عنهم.

وبعد الوصول إلى هذه النتيجة ببراهين أحسبها تحقق قدرا مقبولا من الاقتناع والاطمئنان، تعذر على البحث تعيين مؤلف المخطوطة المجهولة وعنوانها، لكن البحث مهدنا السبيل إلى بلوغ هذه الغاية حين توصل إلى تقدير زمن تأليف المخطوطة بأواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع للهجرة بوساطة تواريخ وفيات بعض الأعلام المذكورين فيها.

وقد استغرق الخلوص إلى هذه النتيجة مراحل عدة استوفى البحث عرض أدلتها في أثناء مناقشة مفصلة للبراهين التي قدمها المحققان، ومن ثم وجدت في تقريرها بأسلوب مجرد في خاتمة البحث غنى عن إعادة الحديث فيها.

الهوامش

(1) البيان والتبيين 1 / 347. ونقلت مصادر أخرى قول الجاحظ في أبي عبيدة. ينظر: طبقات النحويين واللغويين 175، وبغية الوعاة 2 / 295.
(2) المختصر في أخبار البشر 2 / 29.
(3) العبر للذهبي 1 / 282.
(4) من مصادر ترجمة أبي عبيدة: مراتب النحويين 77 – 79، وتقريب الثقات 1180، وأخبار النحويين البصريين 67 – 71، والكامل في التاريخ 5 / 474، والكاشف للذهبي 2 / 282، والمغني لابن باطيش 2 / 368 – 369، وإكمال تهذيب الكمال 11 / 303 – 308.
(5) وفيات الأعيان 5 / 238.
(6) ينظر: الفهرست 1 / 151 – 152.
(7) ينظر: إنباه الرواة 3 / 285 – 287.
(8) معجم الأدباء 5 / 513 – 514.
(9) ينظر: الفهرست 1 / 151، ومعجم الأدباء 5 / 512، وإنباه الرواة 3 / 285، ووفيات الأعيان 5 / 238، وتحفة الأديب 620.
(10) صدر الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الله بن سليمان الجربوع، والدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، عن مكتبة الخانجي في القاهرة سنة 1991.
(11) ينظر: كتاب الدواهي (المقدمة) 26، والفكر اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث (أبو عبيدة) 10، 12.
(12) وقفات مع الديباج لأبي عبيدة 115 – 116.
(13) الديباج (المقدمة) 7.
(14) المصدر السابق 16.
(15) المصدر السابق 13. وكلام حاجي خليفة في كشف الظنون 1 / 762.
(16) العققة والبررة (المقدمة) 369.
(17) الديباج (المقدمة) 36.
(18) المصدر السابق 15.
(19) المصدر السابق 9.
(20) المصدر السابق 5 – 6.
(21) دلني عليه كتاب تاريخ التراث العربي (مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم) 222.
(22) ينظر: فهارس مخطوطات مكتبة خدايخش (الشعر) 24 / 90. والفهرس مطبوع باللغة الانجليزية باستثناء عنوانات المخطوطات والأسطر المنقولة منها فهي بالعربية، وقد وضعت العنوان العام لهذه الفهارس، وعنوان الجزء المفاد منه هنا، بلغتهما الأصيلة في ذيل قائمة المصادر.
(23) ينظر: المخطوطات العربية في الهند 13.
(24) الديباج 115 – 116.
(25) المصدر السابق 15 – 16.
(26) المصدر السابق (المقدمة) 5.
(27) المصدر السابق 8.
(28) كتب أبي عبيدة المنشورة عن أصول قديمة خمسة هي: تسمية أزواج النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، والخيل، والدواهي، وشرح النقائض، ومجاز القرآن. وكتبه المنشورة عن طريق جمع ما تفرق من نصوصها في شتى المصادر كتابان هما: أيام العرب، والمجلة في الأمثال.
(29) ينظر: الفهرست 1 / 151.
(30) ينظر: الديباج 36، 39، 50.
(31) المصدر السابق 25.
(32) المصدر السابق 16، 18، 19، 20، 34، 41، 42.
(33) ينظر: الديباج 115، 119، وما نقل عن أبي عبيدة يرد في كتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني 2 / 1050، 3 / 1527.
(34) ينظر: الديباج 19.
(35) المصدر السابق 46، 71، 77 – 88، 113 – 114، 123.
(36) أخل ما تيسر الإطلاع عليه من مصادر ترجمة أبي عبيدة القديمة كلها بذكر الكتاب الخامس، ووجدت ابن حجر ينقل عنه في الإصابة 1 / 151، 3 / 501. أما بقية الكتب فقد ورد ذكرها في الفهرست 1 / 152. وهي، باستثناء الأول، في إنباه الرواة 3 / 285 – 287. وباستثناء الأول والسابع في معجم الأدباء 5 / 513، ووفيات الأعيان 5 / 238 – 239.
(37) الديباج (المقدمة) 8.
(38) ينظر: شرح نقائض جرير والفرزدق (المقدمة) 1 / 11 – 44.
(39) ينظر: كتاب الخيل لأبي عبيدة 44، 55، 69، 76، 105، 112، 114، 122، 125، 128، 130.
(40) كتاب الدواهي 67.
(41) المصدر السابق (المقدمة) 35 – 36.
(42) ينظر: البارع لابن القطاع (المقدمة) 30.
(43) الديباج (المقدمة) 8.

(44) المصدر السابق 7، 6، 12، 24، 26، 34.
(45) منها ما ورد في 48، 52 من المصدر السابق.
(46) تنظر شواهد لدخول الحواشي في متون الكتب بسبب النساخ أو غيرهم في: الحيوان 1 / 17، وحماسة البحتري 315 – 316.
(47) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه 129 – 133.
(48) سر صناعة الإعراب 2 / 379.
(49) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح 1 / 236.
(50) ينظر: أسماء خيل العرب 32، 33، 35، 52، وجزء فيه تعاليق من النحو واللغة 67، 77.
(51) ينظر: الألفاظ الكتابية 40، 44، 72، والعشرات في غريب اللغة 30، 33، 35.
(52) الديباج 157.
(53) المصدر السابق (المقدمة) 29.
(54) ينظر: سير أعلام النبلاء 7 / 201.
(55) ينظر: تاريخ مدينة دمشق 55 / 43 – 45.
(56) ينظر: الديباج (المقدمة) 32 – 34.
(57) ينظر: التاريخ الكبير ج 2 – ق 1 / 479 – 480، وإكمال تهذيب الكمال 5 / 309، وتهذيب التهذيب 2 / 25.
(58) ينظر: تهذيب الكمال 28 / 318، وتهذيب التهذيب 6 / 366.
(59) ينظر: اشتقاق الأسماء (المقدمة) 23 – 39.
(60) من الكتاب الأول اقتباس مطول في الكشكول 2 / 125، ومن الكتاب الثاني اقتباس في حاشية نسخة الأصل من كتاب مبادئ اللغة 150، والكتاب الأخير مذكور في كتاب أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون 209.
(61) الديباج (المقدمة) 10. ورفع (أبو عثمان) و(أبو عبد الله) به حاجة إلى توجيه.
(62) ينظر: نور القبس 109.
(63) التعازي والمراثي للمدائني (المقدمة) 7. وينظر: المردفات من قريش (المقدمة) 65.
(64) ينظر: الفهرست 1 / 151 – 152، 315 – 323.
(65) الديباج 73، 86، 88، 129، 130، 132، 134، 135، 137 – 138، 142، 145، 146، 148.
(66) البيان والتبيين 1 / 343.
(67) الاشتقاق 318.
(68) الفهرست 1 / 123. وينظر عن شبيل أيضا: الأعراب الرواة 195، وشعر الخوارج 208.
(69) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 52.
(70) ينظر: تاريخ مدينة السلام 11 / 76، والأنساب للسمعاني 7 / 200، 202، وتاريخ الإسلام 14 / 211 – 212.
(71) الفهرست 1 / 334.
(72) ينظر: جمهرة النسب (ط. العظم) 2 / 283، (ط. حسن) 551، ونسب معد واليمن الكبير 1 / 73. وحرف الاسم إلى (خداش) في جمهرة أنساب العرب 313 ووصفه ابن حزم بالراوية أيضا، وزاد أن له صحبة. وأخل كتاب (الأعراب الرواة) بذكر خراش.
(73) ينظر: افتراق ولد معد 38، وجمهرة النسب (ط. العظم) 2 / 193، 196، 215، 232، 275، 276، ومثالب العرب والعجم 115، وديوان المفضليات بشرح الأنباري 427 – 429، 432، 435، وشرح القصائد السبع الطوال 117، 121، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف 284.
(74) الديباج (المقدمة) 23.
(75) المصدر السابق 31.
(76) شرح نقائض جرير والفرزدق 2 / 619. وبعض كلام ابن الكلبي عن يوم الكلاب الأول ورد في كتاب: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف 439.
(77) ينظر: العقد الفريد 6 / 67 – 68.
(78) ينظر: شرح نقائض جرير والفرزدق 1 / 209، 240، 242، 248، 309.
(79) المصدر السابق (المقدمة) 42 – 43.
(80) ينظر: الفهرست 1 / 304.
(81) الديباج (المقدمة) 29.
(82) السيرة النبوية لابن هشام 1 / 94، 260، 2 / 203، 500، 614.
(83) المصدر السابق 1 / 187.
(84) المصدر السابق 2 / 59.
(85) المصدر السابق 1 / 592.
(86) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء 50.
(87) ينظر: غاية النهاية 1 / 265.
(88) الحيوان 5 / 169.
(89) ينظر: مختصر في شواذ القرآن (ط. الرحمانية) 43.
(90) تاريخ مدينة دمشق 67 / 105.
(91) ينظر: الأغاني 23 / 137.
(92) ينظر: تاريخ مدينة دمشق 67 / 117.
(93) ينظر: الأغاني 23 / 137.
(94) ينظر: الحيوان 2 / 224.
(95) ينظر: تاريخ مدينة دمشق 67 / 119، وإنباه الرواة 4 / 136، ووفيات الأعيان 3 / 469، وتهذيب الكمال 34 / 129.
(96) ينظر: تاريخ مدينة دمشق 10 / 243 – 245، ومختصر تاريخ دمشق 5 / 210 – 211.
(97) ينظر: الجامع لشعب الإيمان 3 / 213 – 214.
(98) ينظر: فضائل فاطمة الزهراء 53، 56.
(99) ينظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (ط. المتنبي) 10.

(100) ينظر: ميزان الاعتدال 1 / 321، ولسان الميزان 2 / 303، وتنزيه الشريعة 1 / 42.
(101) ينظر: الديباج (المقدمة) 20.
(102) تاريخ مدينة دمشق 59 / 424.
(103) ينظر: الديباج (المقدمة) 17.
(104) هما: تاريخ خليفة بن خياط 19 – 20 والموضع المشار إليه من ضمن مقدمة التحقيق لا متن الكتاب، وفهرسة ابن خير (ط. الخانجي) 59، 134، 185، 341، 361، 382، 383، 384 وما ورد في هذه المواضع عنوانات كتب لأبي عبيدة لا ترجمة له.
(105) هو مخطوط كتاب طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة: ورقة 250.
(106) ينظر: المعارف 543، ومراتب النحويين 77 – 79، وتهذيب اللغة 1 / 14، والفهرست 1 / 149 – 152، وتاريخ العلماء النحويين 211 – 213، والكامل في التاريخ 5 / 474، وتهذيب الأسماء واللغات ق 1 – ج 2 / 260، والمختصر في أخبار البشر 2 / 28، وتذكرة الحفاظ 1 / 371 – 372، ودول الإسلام 1 / 183، والعبر 1 / 282، وميزان الاعتدال 4 / 155، والفلاكة والمفلوكون 75 – 76، وتقريب التهذيب 962، وتهذيب التهذيب 6 / 365 – 367، والنجوم الزاهرة 2 / 237.
(107) ينظر: أخبار النحويين البصريين 67 – 71، وتاريخ مدينة السلام 15 / 338 – 346، ونزهة الألباء 95 – 101، ومعجم الأدباء 5 / 513 – 514، وسير أعلام النبلاء 9 / 445 – 447، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة 261، وبغية الوعاة 2 / 294 – 296، وطبقات المفسرين 2 / 326 – 328.
(108) ينظر: طبقات النحويين واللغويين 175 – 178، وإنباه الرواة 3 / 276 – 287، ووفيات الأعيان 5 / 235 – 241، ومرآة الجنان 2 / 34 – 35، وتحفة الأديب 618 – 630، وشذرات الذهب 3 / 50 – 51.
(109) ينظر: الديباج 3، 5، 6، 8، 14، 21، 28، 33، 35، 38، 42، 43، 44، 76، 128، 132، 134، 136، 139، 142، 144، 147، 148، 149، 157.
(110) المصدر السابق 86.
(111) المصدر السابق 5 – 6، 8، 13 – 14، 86 – 88، 114، 132 – 136، 138 – 139، 142 – 152، 157.
(112) الديباج (المقدمة) 9 – 10. ويلاحظ سقوط أرقام صفحات بعض المصادر المذكورة، وهي من كتاب ابن خير: (ط. الخانجي) 361، (ط. الأبياري) 2 / 468 – 469، ومن كتاب السيوطي 620.
(113) الديباج (المقدمة) 13 – **14**.
(114) ينظر: الكامل (ط. أبو الفضل) 2 / 233، والديباج 77.
(115) ينظر: التنبيه والأشراف (ط. الصاوي) 209، والديباج 46.
(116) ينظر: تهذيب اللغة 1 / 32.
(117) ينظر: الديباج (المقدمة) 12 – 13، (المتن) 23.
(118) ينظر: الإصابة 11 / 277، والديباج 88 – 89.
(119) ينظر: الإصابة 1 / 259، والديباج 44.
(120) ينظر: الإصابة 2 / 381، والديباج 77 – 78.
(121) ينظر: الكامل (ط. أبو الفضل) 4 / 64 – 65.
(122) ينظر: القرط على الكامل 846.
(123) الديباج (المقدمة) 14 – 15. وينظر المصدر نفسه (المتن) 109. وكلام أبي عبيد البكري في: فصل المقال 384 وفيه (بعد هذا في الباب).
(124) ينظر: العقد الفريد 3 / 252، 253، 5 / 82.
(125) المصدر السابق 3 / 284. وينظر: الديباج 77.
(126) ينظر: الفهرست 1 / 151، ومعجم الأدباء 5 / 513، وإنباه الرواة 3 / 285، ووفيات الأعيان 5 / 238، وتحفة الأديب 620.
(127) الديباج (المقدمة) 15.
(128) ينظر: تاريخ التراث العربي مج 8 – ج 1 / 115، وكتاب الدواهي (المقدمة) 19.
(129) القرط على الكامل 503 – 504.
(130) الاقتضاب 2 / 69، 72، 74، 75 – 76، 3 / 103، 114، 125، 178.
(131) مصادر الشواهد الآتي ذكرها مجموعة من الكتب التي أحصت مؤلفات أبي عبيدة، وهي: الفهرست 1 / 151 – 152، ومعجم الأدباء 5 / 513 – 514، وإنباه الرواة 3 / 285 – 286، ووفيات الأعيان 5 / 239، وإشارة التعيين 350، وتحفة الأديب 619 – 620، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون 67، 259، 276، 294.
(132) الاقتضاب 1 / 169، 2 / 205، 3 / 86.
(133) المصدر السابق 2 / 20، 46، 3 / 40، 53، 115.
(134) المصدر السابق 3 / 105، 280.
(135) المصدر السابق 1 / 125، 164، 169، 171، 2 / 16، 20، 52، 55، 59، 60، 107، 165، 3 / 12، 40، 74، 84، 115، 160، 273، 287، 312، 354، 386.
(136) اللآلي 1 / 147. وكلام أبي علي الذي نقله البكري ينتهي بإنشاد اللحياني كما في الأمالي 1 / 35. وسيق بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 2 / 145 إلى التنبيه على هذا النص ولكن من ترجم كلامه ذكر موضعا آخر من (اللآلي).

المصادر

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة 1987.
- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، ت 368هـ، تحـ: فريتس كرنكو، مط. الكاثوليكية – بيروت، معهد المباحث الشرقية – الجزائر 1936.

- أسماء خيل العرب وفرسانها: ابن الأعرابي، محمد بن زياد، ت 231 هـ، تحـ: د. نوري القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، مط. المجمع العلمي العراقي، بغداد 1985.
- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: رياضي زادة، عبد اللطيف بن محمد، ت ق 11 هـ، تحـ: د. محمد التونجي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، ت 743 هـ، تحـ: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض 1986.
- الاشتقاق: ابن دريد، محمد بن الحسن، ت 321هـ، تحـ: عبد السلام هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- اشتقاق الأسماء: الأصمعي، عبد الملك بن قريب، ت 216 هـ، تحـ: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1980.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت 852 هـ، تحـ: د. عبد الله عبد المحسن التركي، ود. عبد السند حسن يمامة، مركز هجر للدراسات العربية والإسلامية، القاهرة 2008.
- الأعراب الرواة: د. عبد الحميد الشلقاني، ط 2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس – ليبيا 1982.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، ت 356 هـ، تحـ: د. إحسان عباس، ود. إبراهيم السعافين، وبكر عباس، ط 3، دار صادر، بيروت 2008.
- افتراق ولد معد: ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب، ت 204 هـ، جمع وتحقيق: أحمد محمد عبيد، المجمع الثقافي، أبو ظبي 2010.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد، ت 521 هـ، تحـ: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: الحافظ مغلطاي، علاء الدين بن قليج الحنفي، ت 762، تحـ: عادل محمد، وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة 2001.
- الألفاظ الكتابية: الهمذاني، عبد الرحمن بن عيسى، ت 320 هـ، تحـ: لويس شيخو، مط. الكاثوليكية، بيروت 1911.
- الأمالي: القالي، إسماعيل بن القاسم، ت 356 هـ، دار الفكر، بيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، علي بن يوسف، ت 646 هـ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت 2004.
- الأنساب: السمعاني، عبد الكريم بن محمد، ت 562 هـ، تحـ: عبد الرحمن المعلمي اليماني، ومحمد عوامة، ط 2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة 1980.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر . ت 911 هـ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار الفكر، بيروت 1979.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، ت 817، تحـ: محمد المصري، مط. جامعة دمشق 1972.
- البيان والتبيين: الجاحظ، عمرو بن بحر، ت 255هـ، تحـ: عبد السلام هارون، ط 5، مكتبة الخانجي، القاهرة 1985.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان (ج 1 – 2) ترجمة: د. عبد الحليم النجار، ط 5، 1983. (ج 3) ترجمة: د. عبد الحليم النجار، ط 3، 1974. (ج 4) ترجمة: د. السيد يعقوب بكر، د. رمضان عبد التواب، ط 3. (ج 5) ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، ط 2. (ج 6) ترجمة: د. السيد يعقوب بكر، ط 2. دار المعارف، مصر.

- تاريخ الإسلام: شمس الدين الذهبي، محمد بن أحمد، ت 748 هـ، تحـ: د. عمر عبد السلام تدمري، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت 1990.
- تاريخ التراث العربي: د. فؤاد سزكين، (مجموعة المخطوطات العربية في مكتبات العالم) و(مج 2 – ج 1: الشعر إلى حوالي سنة 430 هـ): ترجمة: د. محمود فهمي حجازي. (مج 8 – ج 1: علم اللغة إلى حوالي سنة 430 هـ)، ترجمة: د. عرفة مصطفى، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1988 – 1991.
- تاريخ خليفة بن خياط: الليثي، خليفة بن خياط، ت 240 هـ، تحـ: د. أكرم ضياء العمري، ط 2، دار طيبة، الرياض 1985.
- تاريخ العلماء النحويين: ابن مسعر التنوخي، المفضل بن محمد، ت 442 هـ، تحـ: د. عبد الفتاح محمد الحلو، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مط. دار الهلال، الرياض 1981.
- التاريخ الكبير: البخاري، محمد بن إسماعيل، ت 256 هـ، تحـ: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند 1360 – 1378 هـ.
- تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، علي بن الحسين، ت 571 هـ، تحـ: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت 1995.
- تاريخ مدينة السلام: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت 463 هـ، تحـ: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: السيوطي، تحـ: د. حسن الملخ، ود. سهى نعجة، ط 2، عالم الكتب الحديث – أربد، جدارا للكتاب العالمي – عمان 2008.
- تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي، تحـ: عبد الرحمن المعلمي، مصورة طبعة دائرة المعارف بحيدرآباد الدكن، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التعازي والمراثي: المدائني، علي بن محمد، ت 228 هـ، تحـ: ابتسام مرهون الصفار، وبدري محمد فهد، مط. النعمان، النجف الأشرف 1971.
- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، تحـ: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض 1421 هـ.
- تقريب الثقات: البستي، محمد بن حبان، ت 354 هـ، تحـ: د. خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت 2007.
- التنبيه والأشراف: المسعودي، علي بن الحسين، ت 345 هـ، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، مكتبة الشرق الإسلامية ومطبعتها، القاهرة 1938.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: ابن بري، عبد الله، ت 582 هـ، تحـ: مصطفى حجازي، وعبد العليم الطحاوي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980 – 1981.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكناني، علي بن محمد، ت 963 هـ، تحـ: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله أحمد الصديق، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت 1981.
- تهذيب الأسماء واللغات: النووي، يحيى بن شرف، ت 631 هـ، مصورة طبعة إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت 852 هـ، تحـ: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت 2004.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، ت 742 هـ، تحـ: د. بشار عواد معروف، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1983 – 1992.

- تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد، ت 370 هـ، تحـ: مجموعة محققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الدار القومية العربية للطباعة، مطابع سجل العرب، القاهرة 1964 – 1975.
- الجامع لشعب الإيمان: البهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، ت 458 هـ، تحـ: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض 2003.
- جزء فيه تعاليق من النحو واللغة وأبيات معان: أبو سعيد السيرافي، تحـ: د. محمد عبد المطلب البكاء، ود. مي فاضل الجبوري، مجلة المورد، مج 28– عدد 2 /2000.
- جمهرة أنساب العرب: ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد، ت 456 هـ، تحـ: عبد السلام هارون، ط 5، دار المعارف، القاهرة 1982.
- جمهرة النسب: ابن الكلبي، محمد بن هشام، ت 204 هـ، (رواية أبي سعيد السكري، عن ابن حبيب، عن ابن الكلبي)، تحـ: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، سلسلة التراث العربي (21)، مط. حكومة الكويت، الكويت 1983. نشرة أخرى: تحـ: محمد فردوس العظم، ط 2، مكتبة البقضة العربية، دمشق 1990. نشرة أخرى: تحـ: د. ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت 2004.
- الحماسة: البحتري، الوليد بن عبيد، ت 284 هـ، تحـ: لويس شيخو، ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت 1967.
- الحيوان: الجاحظ، تحـ عبد السلام هارون، ط 3، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1969.
- الخيل: أبو عبيدة، رواية أبي حاتم السجستاني، مط. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن – الهند 1358.
- الدواهي: أبو عبيدة، وأبو العباس الأحول، محمد بن الحسن، ت 281 هـ، تحـ: هلال ناجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- دول الإسلام: شمس الدين الذهبي، تحـ: حسن إسماعيل مروة، دار صادر، بيروت 1999.
- الديباج: منسوب إلى أبي عبيدة، تحـ: د. عبد الله بن سليمان الجربوع، ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي – مط. المدني، القاهرة 1991.
- ديوان المفضليات: شرح الأنباري، القاسم بن محمد، ت 304 هـ، تحـ: تشارلز ليال، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 2000.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت 392 هـ، (ج 1): تحـ: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مط. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1954. نشرة أخرى: (ج 2): تحـ: محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية، بيروت 2000.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، (ج 7): تحـ: علي أبو زيد، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1984.
- السيرة النبوية: ابن هشام، عبد الملك، ت 218 هـ، تحـ: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1955.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد، ت 1089 هـ، تحـ: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت 1988.
- شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، محمد بن القاسم، ت 328 هـ، تحـ: عبد السلام هارون، ط 5، دار المعارف، مصر 1993.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو أحمد العسكري، الحسن بن عبد الله، ت 382 هـ، تحـ: عبد العزيز أحمد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1963.
- شرح نقائض جرير والفرزدق: برواية أبي عبد الله اليزيدي عن أبي سعيد السكري عن أبي عبيدة: تحـ: د. محمد إبراهيم حور، ود. وليد محمد خالص، ط 2، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي 1998.

- شعر الخوارج: د. إحسان عباس، ط 2، دار الثقافة، بيروت 1974.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه: د. خالد عبد الكريم جمعة، ط 3، مكتبة العروبة، الكويت 2005.
- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت 945 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت 1983.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت 379 هـ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار المعارف بمصر 1984.
- العبر في خبر من غبر: شمس الدين الذهبي، نحـ: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت 1985.
- العشرات في غريب اللغة: أبو عمر الزاهد، محمد بن عبد الواحد، ت 345 هـ، تحـ: د. يحيى عبد الرؤوف جبر، مط. الوطنية، عمان – الأردن 1984.
- العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد، ت 328 هـ، تحـ: محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة 1952.
- العققة والبررة: أبو عبيدة (من ضمن: نوادر المخطوطات ج 2).
- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت 833 هـ، تحـ: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت 2006.
- فضائل فاطمة الزهراء: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، ت 405 هـ، تحـ: علي رضا عبد الله، دار الفرقان، القاهرة 2008.
- الفكر اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث – أبو عبيدة: د: رضوان منسي عبد الله، دار النشر للجامعات، القاهرة 2006.
- الفلاكة والمفلوكون: الدلجي، أحمد بن علي، ت 838 هـ، مكتبة ومطبعة الشعب، القاهرة 1322 هـ.
- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، ت 385 هـ، تحـ: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث، لندن 2009.
- فهرسة ما رواه عن شيوخه: الاشبيلي، محمد بن خير، ت 575 هـ، تحـ: فرنسشكه قداره زيدين، وخليان ربارة طرغوه، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة 1997. نشرة أخرى: تحـ: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت 1998. نشرة أخرى بعنوان (فهرسة ابن خير): تحـ: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت 1989.
- القرط على الكامل (طرر وحواشي الوقشي، هشام بن أحمد، ت 571 هـ، وابن السيد البطليوسي، على الكامل للمبرد) جمعها وزاد فيها: ابن سعد الخير الأنصاري البلنسي، علي بن إبراهيم، تحـ: ظهور أحمد أظهر، رسالة دكتوراه، جامعة بنجاب، لاهور – باكستان 1969.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين الذهبي، تحـ: محمد عوامة، وأحمد الخطيب، دار القبلة – مؤسسة علوم القرآن، جدة 1992.
- الكامل: المبرد، محمد بن يزيد، ت 286 هـ، تحـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الكامل في التاريخ: ابن الأثير الجزري، عز الدين علي بن محمد، ت 630 هـ، تحـ: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت 1987.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، ت 1067 هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكشكول: بهاء الدين العاملي، محمد بن حسن بن عبد الصمد، ت 1031 هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت 1999.
- اللآلي في شرح أمالي القالي: أبو عبيد البكري، عبد العزيز بن عبد الله، ت 487 هـ، تحـ: عبد العزيز الميمني، مط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1936.
- لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، تحـ: عبد الفتاح أبو غدة، وسلمان عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت 2002.

- المؤتلف والمختلف: الدارقطني، علي بن عمر، ت 385 هـ، تحـ: د. موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.
- مبادئ اللغة: الخطيب الاسكافي، محمد بن عبد الله، ت 421 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت 1985.
- كتاب المثالب: الهيثم بن عدي، مطبوع مع كتاب المثالب لابن الكلبي.
- مثالب العرب والعجم: ابن الكلبي، تحـ: الشيخ محمد حسن الدجيلي، دار الأندلس، بيروت 2009.
- مختصر تاريخ دمشق: ابن منظور، تحـ: مجموعة محققين، دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر – بيروت 1996.
- المختصر في أخبار البشر: أبي الفداء، إسماعيل بن علي، ت 732 هـ، مط. الحسينية،القاهرة 1325.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت 370 هـ، تحـ: ج. برجشتراسر، مط. الرحمانية، مصر 1934. نشرة أخرى: مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخطوطات العربية في الهند: عصام محمد الشنطي، معهد المخطوطات العربية، الكويت 1985.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي، عبد الله بن أسعد، ت 768 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت 1997.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت 351 هـ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – بيروت، دار الكتاب الحديث، الكويت.
- المردفات من قريش: المدائني (من ضمن نوادر المخطوطات ج 1).
- المعارف: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت 276، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت 2003. نشرة أخرى: تحـ: د. ثروت عكاشة، ط 4، دار المعارف، مصر 1981.
- معجم الأدباء: الحموي، ياقوت بن عبد الله، ت 626 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت 1991.
- المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسماء: ابن باطيش، إسماعيل بن هبة الله، ت 655 هـ، تحـ: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة 1991.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين الذهبي، تحـ: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: الأتابكي، يوسف بن تغري بردي، ت 874 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت 1992.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ت 577 هـ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة 1998.
- نسب معد واليمن الكبير: ابن الكلبي، تحـ: د. ناجي حسن، عالم الكتب – مكتبة النهضة، بيروت 1988.
- نوادر المخطوطات: تحـ: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت 1991.
- نور القبس المختصر من المقتبس: الحافظ اليغموري، يوسف بن أحمد، ت 673 هـ، تحـ: رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر – فيسبادن، مط. الكاثوليكية – بيروت 1964.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، أحمد بن محمد، ت 681 هـ، تحـ: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- وقفات مع الديباج لأبي عبيدة: د. محمد أحمد الدالي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 35 – ج 1، 2/ 1991.
- CATALOGUE OF THE ARABIC AND PERSIAN MANUSCRIPTS IN THE ORIENTAL PUPLIC LIBRARY AT BANKIPORE: XXIII: POETRY AND ELEGANT PROSS. POETRY. PATNA 1939 .